



جامعة الجليلي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



العنوان:

دور الرقابة الجبائية على جودة التصريحات الجبائية

دراسة حالة مديرية الضرائب

- بعين الدفلى -

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص محاسبة و تدقيق

تحت إشراف:
متان زينب

إعداد الطالبين:
• بن رقية عبد الحق
• الخديم نور الاسلام

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الإهداء

أهدي جهدي المتواضع الى.....

نبع الحنان.....والدتي.....والى وفد العطاء

والكرم.....والدي.....

إخوتي الأعزاء

أصدقائي و رفقاء دربي

كل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذا العمل

"عبد الحق"

إهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقيهما
إلى من لا يمكن الأرقام أن تحصي فضائلهما
إلى والدتي العزيزة أدامها الله لي
إلى أختي وجميع إلى الأصدقاء
"نور الإسلام"

شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

" من اصطنع إليكم معروفا فجازوه فإن عجزتم عن مباراته فادعوا له حتى يعلم أنكم قد شكرتم
فإن الله شاكر يحب الشاكرين "

نشكر المولى عز وجل الذي وفقنا وسهل لنا كل أمر صعب علي، والحمد لله الذي مدنا بالقوة
والصبر على مواصلة هذا العمل وإتمامه

انطلاقاً من العرفان بالجميل فإنه ليسرنا أن نتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذتنا ومشرفتنا "
متان زيتب"، التي تكرمت بالإشراف علينا، وقدمت لنا النصح والإرشاد طيلة مدة إعداد
المذكرة، فجزاها الله كل خير

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي الذين طوقوني بجميل صنيعهم من المرحلة الابتدائية إلى
مرحلة التخرج

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث

أخيراً نسأل الله العلي القدير أن يتقبل عملنا ويجعله في ميزان حسناتنا

و ما التوفيق الا بالله

الملخص

تدخل هذه الدراسة ضمن الدراسات الميدانية التي تهدف إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية للتحسين من جودة التصريحات الجبائية، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الرقابة الجبائية على جودة التصريحات الجبائية، تم إختبار الدراسة على مستوى مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى من خلال جمع مجموعة من الإجراءات والإحصائيات للرقابة الجبائية، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي و المقابلة في البحث للوصول إلى النتائج التي كانت كالتالي تحدث الرقابة الجبائية نوعا من التحسينات على جودة التصريحات الجبائية، أي زيادة الحصيلة الجبائية، وهي تؤثر على جودة التصريحات الجبائية.

الكلمات المفتاحية:

الرقابة الجبائية، التصريحات الجبائية، جودة التصريحات الجبائية،

Résumé :

Cette étude s'inscrit dans le cadre d'études de terrain visant à identifier le rôle joué par le contrôle fiscal pour améliorer la qualité des déclarations fiscales. L'étude a été testée au niveau de la Direction des impôts de l'État d'Ain Al-Dufly grâce à la collecte d'un ensemble de procédures et de statistiques pour le contrôle fiscal. C'est-à-dire, l'augmentation du compte budgétaire, et cela a une incidence sur la qualité des déclarations financières.

Mots clés :

Contrôle financier, états financiers, qualité des états financiers

الفهرس

الفهرس

الاهداء

الشكر

المخلص

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

قائمة الملاحق

مقدمة

الفصل الأول: الرقابة الجبائية و تحسين جودة التصريحات الجبائية

تمهيد 07

المبحث الأول: ما هية الرقابة الجبائية..... 08

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية..... 08

المطلب الثاني : الإطار القانوني و التنظيمي للرقابة الجبائية..... 09

المطلب الثالث: أشكال و مجالات تطبيق الرقابة..... 16

المبحث الثاني : عموميات حول التصريحات الجبائية..... 18

المطلب الأول :مفهوم التصريحات الجبائية..... 18

المطلب الثاني: أنواع و عقوبات مخالفات التصريحات الجبائية 21

المطلب الثالث: جودة التصريحات الجبائية 26

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث..... 28

المطلب الأول: الدراسات العربية والمحلية..... 28

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية..... 31

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية..... 32

خلاصة الفصل 34

الفصل الثاني: دراسة و تحليل أثر الرقابة الجبائية على جودة التصريحات الجبائية

تمهيد 36

37.....	المبحث الأول: بطاقة تعريفية لمديرية الضرائب بولاية عين الدفلى
37.....	المطلب الأول : تقديم مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى
38.....	المطلب الثاني: تقسيمات مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى
41.....	المبحث الثالث : دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب بعين الدفلى
41.....	المطلب الأول: منهجية الدراسة
41.....	المطلب الثاني : أداة الدراسة " المقابلة "
42.....	المطلب الثالث: تحليل الدراسة (إجابات المقابلة)
45.....	خلاصة
47.....	خاتمة
51.....	قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال

❖ قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(01-I)	عقوبات غياب أو التأخر في إيداع التصريح	23
(02-I)	العقوبات المترتبة عن الغش و النقص في التصريح	24
(03-I)	العقوبات الجزائية المفروضة على المدلسين	25
(04-I)	مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة	32

❖ قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(01-I)	الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث و المراجعات	10
(02-I)	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب	11
(03-I)	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات	11
(04-I)	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	12
(05-I)	الهيكل التنظيمي لقبضة الضرائب	13
(06-I)	الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب	13
(07-I)	أشكال الرقابة الجبائية و مجالات تطبيقها	17

مقدمة

مقدمة

شهدت دول العالم منذ القرن العشرين تطورا إقتصاديا سريعا وكبيراً، وهذا بقيادة الدول الرأسمالية الكبرى لما أدى الى اشتداد المنافسة بين هذه الدول والمؤسسات، ، وفي ظل هذه التحولات شهدت المؤسسة باعتبارها نواة الإقتصاد الحقيقية عدة تغيرات مست محيطها الخارجي مما جعلها تتكيف و تتأقلم مع هذه التغيرات.

تمثل الضرائب المبلغ الذي تدفعه المؤسسة و الأفراد و هي من أهم الأساليب التي تلجأ إليها الدولة في سياستها المالية لتحقيق الأهداف التي ترجوها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تمويلية، كما أنها تعد أداة رئيسية لموازنة الدولة، كما تتصف الضريبة بالمرونة وقابلية التعديل، و من ثم يمكن التحكم في آثارها، من خلال إعادة النظر في تنظيم معدلاتها، و وعائها و طريقة تحصيلها، و ما يميز الأنظمة الضريبية هو الطبيعة التصريحية، حيث يقوم فيها المكلفون بالإبلاغ عن أوعيتهم، وتعد الرقابة الجبائية الفعل المقابل والضروري لهذا النظام باعتبارها اجراء رقابي يخول للإدارة الضريبية مراجعة التصريحات فهي تشكل وسيلة فعالة تضمن مصلحة الخزينة العمومية من جهة، ومن جهة أخرى لردع المكلفين وتحسيسهم بالحضور الدائم لإدارة الضرائب، وهذا ما ينعكس على تصريحاتهم وسلوكياتهم تجاه التزامهم الضريبي، وبما أن غالبية الأنظمة الضريبية في العالم هي أنظمة تصريحية، فمن الضروري على المؤسسة الإقرار بمداخيها، أرباحها وأرقام أعمالها باعتبارهم أهم الأوعية الضريبية التي تحدد التزامات المؤسسة تجاه الخزينة العمومية للدولة من جهة و الحماية من العقوبات والغرامات التي قد تسلط عليها جراء الإخلال بهذه الإلتزامات وعدم تسديدها للضرائب المستحقة، فعلى المؤسسة تقديم تصريحات جبائية دقيقة وصحيحة ونزيهة تعكس الوضعية الجبائية الحقيقية وفق القانون والتشريع الجبائي المطبق.

منح المشرع الجزائري لكل من المكلفين بالضريبة وإدارة الضرائب حقوقا و واجبات من أجل حماية الحقوق العامة والخاصة، ومن أهم أدوات المحافظة على ذلك الرقابة الجبائية التي تعتبر من أهم الإجراءات التي خولت للإدارة الضريبية التأكد من صحة ونزاهة ودقة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين، وذلك بحسب القانون والتشريع الجبائي المطبق، بحيث تتمكن الإدارة من خلال تطبيقها للرقابة الجبائية من استقاء مستحقاتها من المكلفين بالضريبة ومنه تصحيح الأخطاء والمخالفات والتجاوزات التي يكتشفونها، وهذا من أجل الحد من الغش و التهرب الضريبي نظرا لما ينجم عنهما من آثار مالية واقتصادية واجتماعية سلبية على الخزينة العمومية، وللوصول إلى تحقيق ذلك فان الإدارة الضريبية تعطي للأعوان حق التدخل وفحص المستندات المحاسبية ومراجعتها، وإجراء المقارنات بما هو موجود بالواقع من خلال طلب توضيحات وتبريرات وكذا ممارسة حق الإطلاع والفحص.

إشكالية البحث:

تتوقف جودة تصريح المعلومات على مدى توافر ضوابط رقابية و وقائية في النظم الجبائية، على ضوء هذا يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى تأثير الرقابة الجبائية على جودة التصريحات الجبائية في مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى؟ وبناءا على الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

فرضيات البحث:

- انطلاقا من الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- يتضمن مفهوم الرقابة الجبائية مختلف العمليات التي تقوم بها الادارة الجبائية للتحقق من صحة ومصداقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين ومسايرة تصرفاتهم الماليه للقوانين والانظمة
- تبرر الرقابة الجبائية وسيلة قانونية اجبارية تطبق على المكلفين الخاضعين لضريبة
- تساهم الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية من خلال الكشف عن معلومات المغفول عنها والاطفاء المرتكبة في التصريحات الجبائية المقدمة الادارة الضرائب والزام المكلف بتصحيحها.

أهداف البحث:

يكمن الهدف من هذا البحث في التعرف على وظيفة الرقابة الجبائية ودورها في إيجاد حلول للمشاكل الضريبية التي تواجه المكلفين، و مع عملها على تصحيح وتصويب الأخطاء والإغفالات التي تصدر من المكلف عن قصد أو بدون قصد، معرفة الآليات اللازمة لزيادة فعالية هذا الدور خاصة لدى مساهمتها في تحسين جودة التصريح الجبائي، ونهدف من خلال البحث الوصول إلى:

- ✓ السعي للإحاطة بكل الجوانب النظرية للرقابة الجبائية والتصريحات الجبائية؛
- ✓ محاولة توضيح دور الرقابة الجبائية في زيادة المصداقية والشفافية في التصريحات الجبائية؛
- ✓ الوقوف على الجانب العملي للموضوع وتحليل بعض المعطيات المتوفرة على مستوى مديرية الضرائب.

أهمية البحث.

تعتبر الرقابة الجبائية طريقة من الطرق الفعالة للتحكم في جانب مهم من موارد الدولة ممثلا في الضريبة، حيث أضحت هذه الأخيرة أداة هامة من أدوات السياسة المالية التي تسعى الدولة جاهدة من خلالها للتحكم في سير عجلة التنمية الاقتصادية. وبالإضافة إلى كون أن الرقابة الجبائية حديثة الولادة في الجزائر وبالتالي محاولة الوقوف على مدى مساهمتها في تحسين الصورة الحقيقية للمعلومات المحتواة في التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة:

- تجمع هذه الدراسة بين التطبيق العلمي والعملية للقواعد المتعارف عليها في مجال الجبائية.
- تسليط الضوء على الدور الهام الذي تلعبه المراجعة الجبائية في تجنب المؤسسة أعباء جبائية وهذا من خلال التحكم في تصريحاتها الجبائية.

حدود الدراسة: بالنسبة لحدود الدراسة كانت كما يلي:

- الحدود الزمانية: من 01 مارس 2022 إلى غاية 01 ماي 2022.
- الحدود المكانية: مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى.

منهجية البحث:

سوف يتم اعتماد المنهج الوصفي باستخدام أداة التحليل لدراسة أثر الرقابة على جودة التصريحات الجبائية، فهو مناسب لطبيعة الدراسات الميدانية، اذ يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع ويعبر عنها بإعطاء

وصف واضح كما يساعد على تحليل البيانات وقياسها والوصول إلى وصف المشكلة ونتائجها وقد اعتمدنا على المصادر الآتية :

1- مصادر أولية: تمثلت في البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة من خلال الاستبيان و التي تم تحليلها فيما بعد ببرنامج احصائي.

2- مصادر ثانوية: تم الاعتماد على الكتب والمراجع والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

هيكل البحث:

تمت دراسة هذا الموضوع، والإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات، من خلال تقسيم الدراسة إلى فصلين سبقتهما مقدمة ، وتليهم خاتمة تضمنت النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى جملة من الإقتراحات والتوصيات. تضمن الفصل الأول الإطار النظري للموضوع تحت عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية للرقابة على جودة التصريحات الجبائية مقسم إلى ثلاثة مباحث، الأول تضمن الرقابة الجبائية و الثاني ضم جودة التصريحات الجبائية، أما المبحث الثالث تناول الدراسات السابقة، من خلال تحديد نقاط الاختلاف والتشابه بينها وبين الدراسية الحالية.

في حين تضمن الفصل الثاني الدراسة الميدانية بمديرية الضرائب ضمن ثلاثة مباحث، الأول شمل تقديم عام لمديرية الضرائب، أما المبحث الثاني فقد تمحور حول منهجية الدراسة، كما تناولنا في المبحث الثالث تحليل الاستبيان وعرض النتائج

الفصل الأول

تمهيد

تعد الجباية من وسائل التحكم لزيادة إيرادات الخزينة العمومية، من خلال فرض مجموعة من الضرائب والرسوم، ونظرا لعدة أسباب فإن العديد من المكلفين يتهربون من دفع التزاماتهم الجبائية، ولمجابهة مثل هذه الظاهرة و الحد منها أنشأ المشرع الجزائري مجموعة من الوسائل القانونية تقوم بالعديد من الأدوار في هذا المجال، ومن بين أبرزها نجد الرقابة الجبائية التي تعد كأداة تنظيمية مهمتها التحقيق في مدى صحة وشرعية التصريحات الجبائية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وجبائية.

وللتعرف أكثر على الرقابة الجبائية، سنحاول في هذا الفصل الإلمام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بها، و التصريحات الجبائية ومختلف أنواعها، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في تحسين جودة التصريحات.

تم تقسيم الفصل المباحث الآتية:

- المبحث الأول : ماهية الرقابة الجبائية؛
- المبحث الثاني : عموميات حول التصريحات الجبائية؛
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول : ماهية الرقابة الجبائية

تملك الإدارة الجبائية بمقتضى القانون سلطة مطلقة في إجراء الرقابة، والتي تتمثل على وجه الخصوص في حق إجراء التحقيق لتقويم وتصحيح الأخطاء المرتكبة بالاطلاع على كل المعلومات المقدمة للإدارة الجبائية، وعلى هذا الأساس وجب معرفة الرقابة الجبائية، الإطار التنظيمي والقانوني لها، أشكالها ومجالات تطبيقها.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية

لم يعرف المشرع الجزائري الرقابة الجبائية بمفهومها النظري، ولكنه حدد لها ضوابط أو خول صلاحيتها للمؤسسات الكفيلة بذلك من مفتشية الضرائب المختصة إقليميا إلى نيابة المديرية المكلفة بالرقابة الجبائية، إلى مصالح البحث والتحري، ثم مراعاة للتنظيم الهرمي الجديد للحياة الاقتصادية التي لها انعكاسات على الإدارة الجبائية.

أولاً: تعريف الرقابة الجبائية

تعرف الرقابة الجبائية على أنها: "التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفق الخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة، أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها"⁽¹⁾. كما يقصد بها: " فحص كل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية، على أن يستعمل الشخص المكلف بهذه العملية للاستعلام، الاستفسار والاستيضاح عن كل ما هو مدون بالتصريحات والوثائق المرفقة بها، ولا يكفي فقط بدراسة ومراجعة التصريحات بل عليه أن يقوم بعملية مقارنة بين ما هو مصرح به والمعلومات المتحصل عليها من مصادر أخرى، وبالتالي التأكد من مدى التطابق الموجود بينهما و النظر في الوضعية المالية للممول"⁽²⁾. و خلاصة القول أن الرقابة الجبائية هي مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة ومصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلفين لغرض اكتشاف العمليات التدليسية للتهرب من دفع الضريبة.

ثانياً: أهداف الرقابة الجبائية.

تسعى الرقابة الجبائية إلى تحقيق أهداف متنوعة يمكن حصرها كالآتي⁽³⁾

- **هدف قانوني:** يتمثل في مدى مطابقة ومسايرة مختلف العمليات المالية الخاصة بالمكلفين مع القوانين الجبائية المختلفة؛
- **هدف إداري:** تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال المعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل ملفت وكبير في زيادة المردودية الجبائية؛

(1) - هدي سليمان، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، دار الثقافة: عمان، 1998، (ط) ص 13.

(2) - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، القاهرة: 2002، ص 46.

(3) - طالبي محمد، الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002 ص 11.

- **هدف اقتصادي:** تحافظ الرقابة الجبائية على الأموال العمومية من التهرب الضريبي لضمان أكبر حصيلة ضريبية تعمل على إنعاش الاقتصاد الوطني؛
- **هدف اجتماعي:** تساهم الرقابة الجبائية في منع ومكافحة انحرافات المكلف بمختلف صورها مثل التلاعب، الإهمال أو التقصير في أداء وتحمل واجباته.

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية.

تتمتع الإدارة الجبائية بإطار تنظيمي يسمح لها بتنظيم عملية الرقابة على العناصر الخاضعة للضريبة، ولكن يحتاج هذا الإطار إلى سند قانوني يحمي التصرفات التي يمارسها الأعوان خلال تأدية واجبهم، مما أوجب على الإدارة الجبائية استنادا إلى التشريعات الجبائية وضع مجموعة من النصوص التي تغطي بواسطتها الشرعية على استعمال حقوقها.

أولا: الهيئات المخولة قانونيا بالرقابة الجبائية

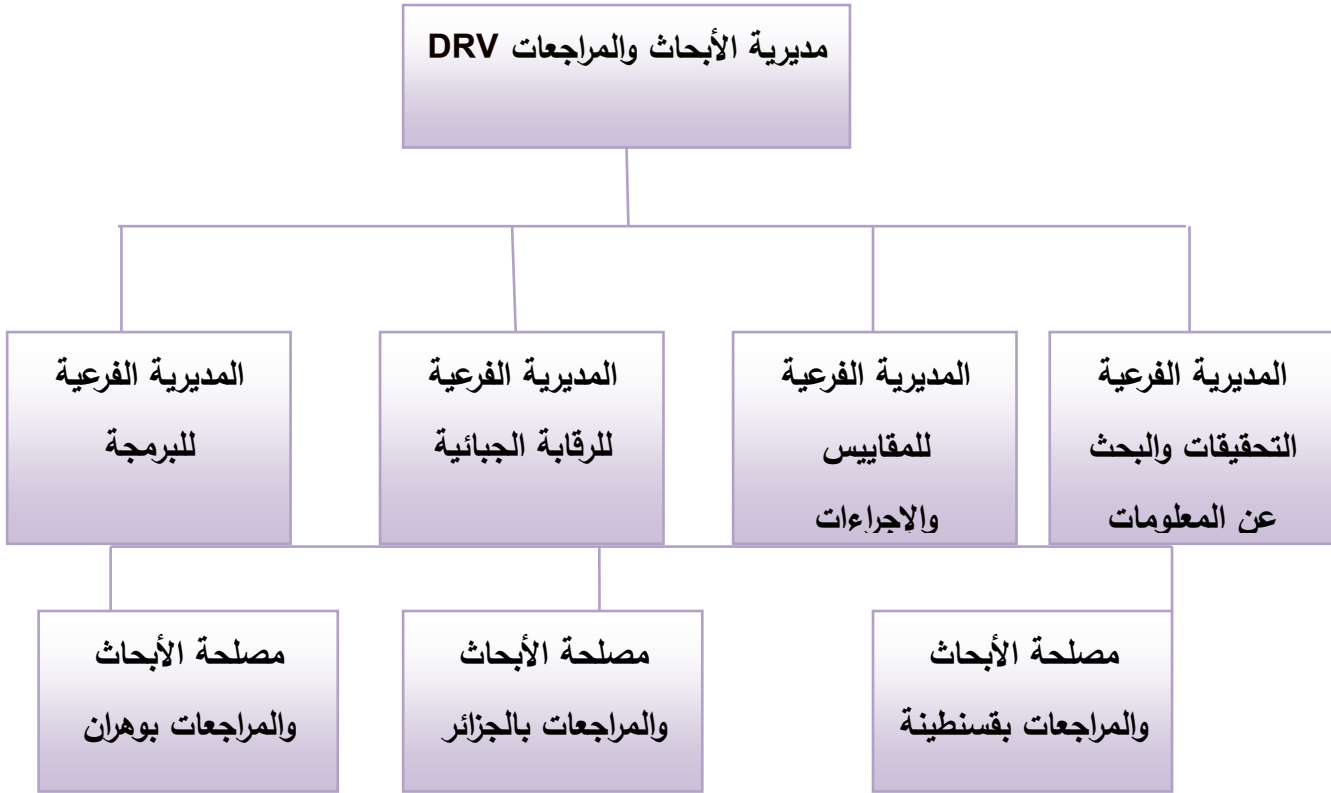
تتكون الإدارة الجبائية من الهياكل ما يسمح باتخاذ عمل متوازن يخصص المصالح المكلفة بالرقابة الجبائية حسب اختصاصها مما يلي:

1- مديرية الأبحاث والمراجعات: تدعم المديرية باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على المستوى الولائي، تتحصر مهامها في تحديد اختيار المكلفين بالضريبة القوانين الجبائية المختلفة، سد منافذ التهرب الضريبي واسترجاع حقوق الخزينة العمومية، كما تسند لهذه المديرية مهمة الرقابة الجبائية بتوفر شرط مستوى رقم الأعمال الأربع السنوات الأخيرة محل التدقيق على أن يتجاوز 4.000.000 دج سنويا بالنسبة لمقدمي الخدمات ورقم أعمال 10.000.000 دج سنويا بالنسبة للمؤسسات الأخرى⁽¹⁾.

يحتوي الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات التابعة للمديرية العامة للضرائب على أربع مديريات فرعية على المستوى المركزي و ثلاثة مصالح خارجية على المستوى الجهوي كما يوضحه الشكل الموالي:

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 06-327، المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، المورخ في 18/09/2006 الجريدة الرسمية العدد 59، الصادرة بتاريخ 24/06/2009، المادة 10، ص 09.

الشكل رقم (I-01): الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات

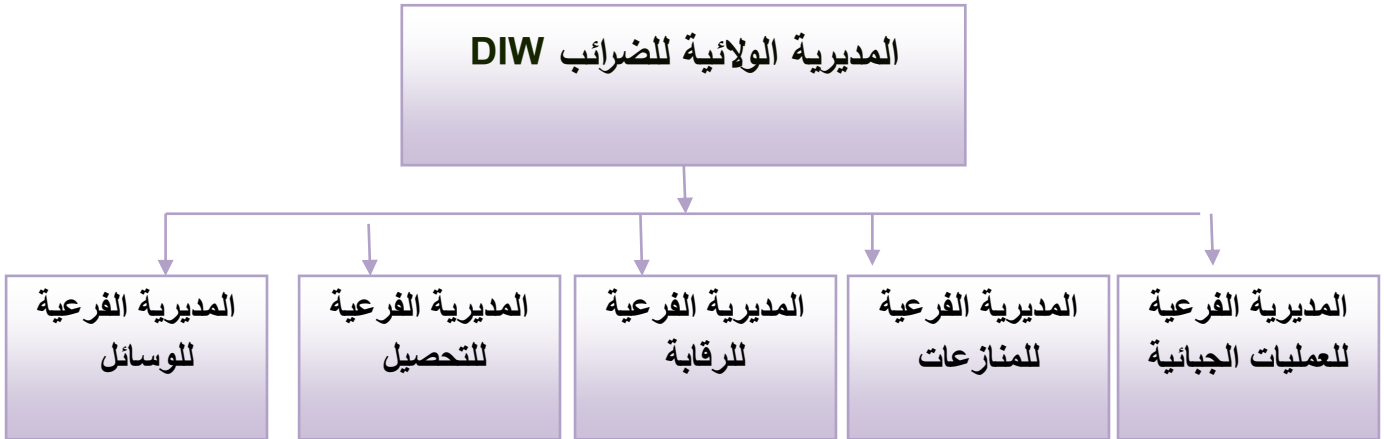


المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 98/228 الذي يحدد التنظيم الإداري المركزي في وزارة المالية، المؤرخ في 1978/07/13 المادة 6 الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 1998/07/15 العدد 51.

2- المديرية الولائية للضرائب: تعد مديرية ولائية على المستوى المحلي و أعلى المصالح الجبائية في الولاية، تضم خمس مديريات فرعية؛ المديرية الفرعية للتحصيل، المديرية الفرعية المكلفة بالمنازعات، المديرية الفرعية للوسائل، المديرية الفرعية للرقابة الجبائية التي تعد من أهم هذه المديريات لكونها مكلفة بالقيام بعملية الرقابة الجبائية، كما أنها مكلفة بتطبيق برامج المراجعة المصادق عليها من طرف مديرية الأبحاث والمراجعات التي تكون في إقليم الولاية، بشرط أن يكون المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية محققين رقم أعمال سنوي اقل من 4.000.000 دج بالنسبة لمقدمي الخدمات ورقم أعمال سنوي أقل من 10.000.000 دج لباقي المؤسسات الأخرى⁽¹⁾.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 79، الصادرة بتاريخ 1998/40/25، المواد من 52 الى 55 من القرار المتعلق بتحديد الاختصاص الاقليمي للمديريات الجهوية والولائية للضرائب وتنظيمها وصلاحياتها لوزارة المالية، المؤرخ في 1998/07/12، ص 28.

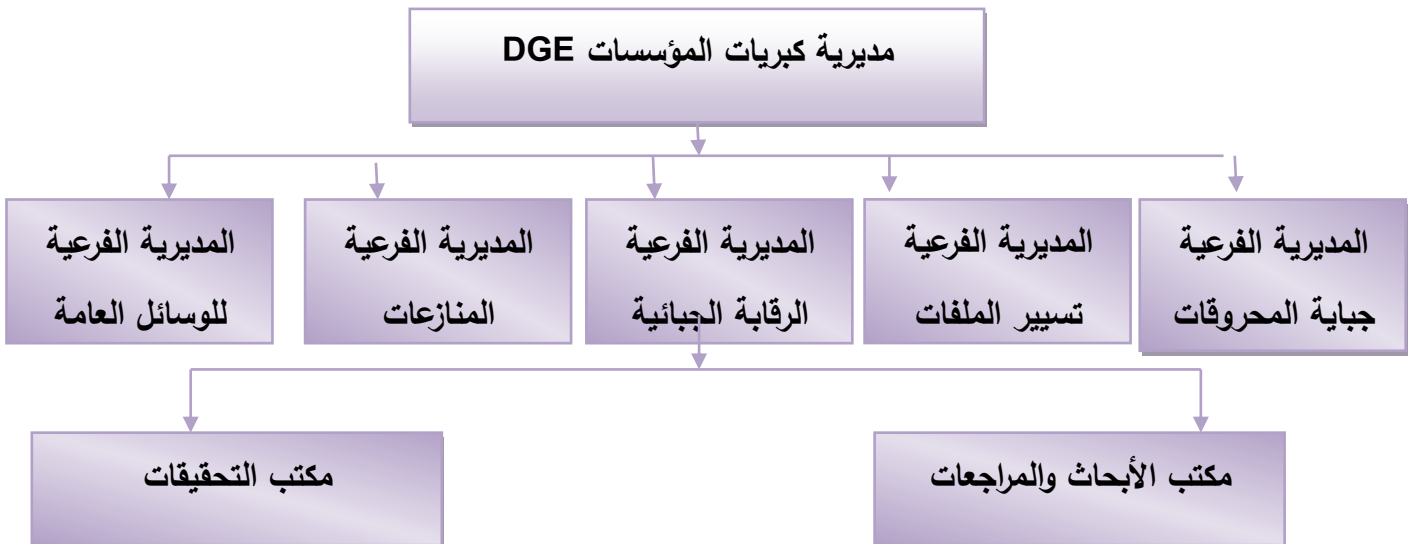
الشكل رقم I-02: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على القرار الوزاري، المتعلق بالمديريات الولائية للضرائب المؤرخ في 21/02/2009. 3- مديرية كبريات المؤسسات: تختص في الرقابة الجبائية لها صلاحيات على المستوى الوطني كونها مكلفة بتسيير كل المهام، من تحديد الوعاء إلى التحصيل وحتى الرقابة والمنازعات، المكلفين بالضريبة والخاضعين لهذه المديرية هم مختلف الشركات العاملة في مجال المحروقات والشركات بمختلف طبيعتها القانونية التي تساوي أو يفوق رقم أعمالها السنوي 100.000.000 دج، من أهم أهدافها التحكم الجيد في تسيير الملفات الجبائية المهمة⁽¹⁾.

أما الهيكل التنظيمي لهذه المديرية موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم I-03: الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات.

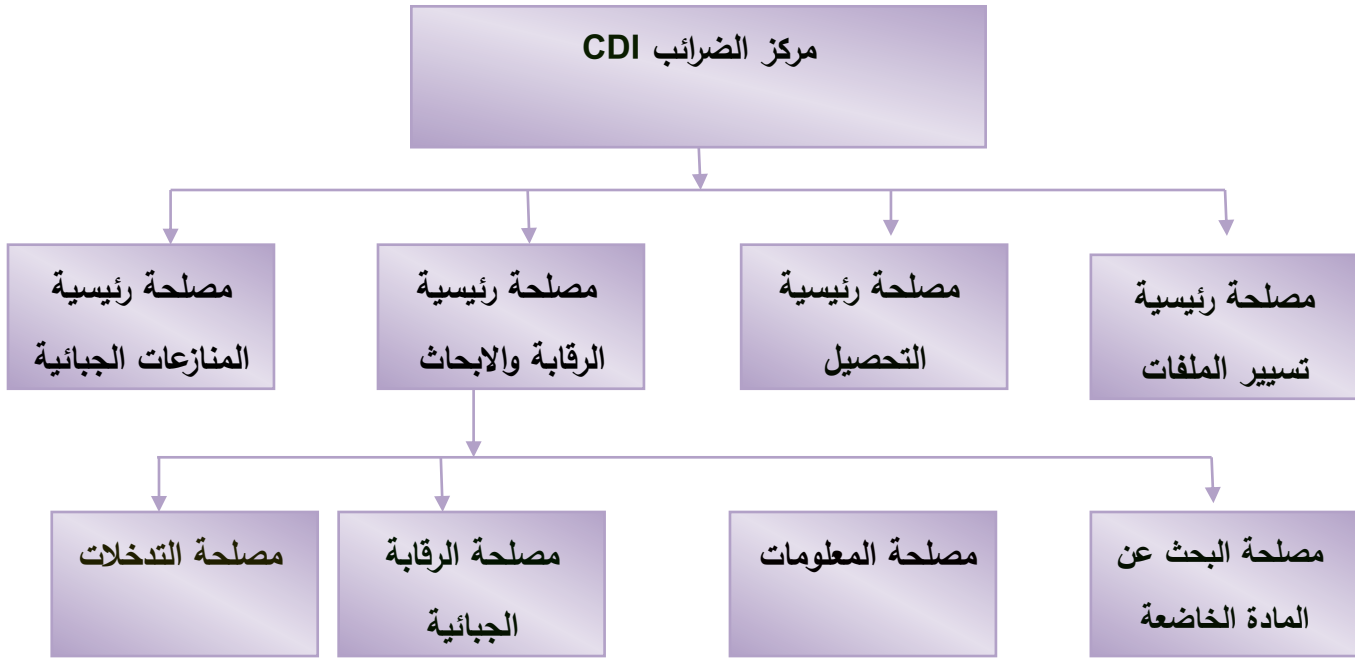


المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القرار الوزاري المتضمن تنظيم المديريات الفرعية لمديرية كبريات المؤسسات، المؤرخ في 07/07/2005، الجريدة الرسمية العدد، الصادرة بتاريخ 22/06/2005، ص 20.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 06-327، مرجع سابق، المادة 03، ص 07.

4- مركز الضرائب CDI: مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي والمختصة حديثا بالرقابة الجبائية، مرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب، تتكفل بتسيير الملفات الجبائية لمختلف المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي ولا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 100.000.000 دج بالإضافة إلى المهن الحرة، يختص هذا المركز بكل المراحل من تحديد الوعاء إلى التحصيل مع تكليفه بالرقابة الجبائية والمنازعات في حدود صلاحياته، ونظرا لقرب تواجد مراكز الضرائب للمكلفين فلها عدة مهام على كل المستويات⁽¹⁾، ويتضمن الهيكل التنظيمي لهذا المركز. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (04-I): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



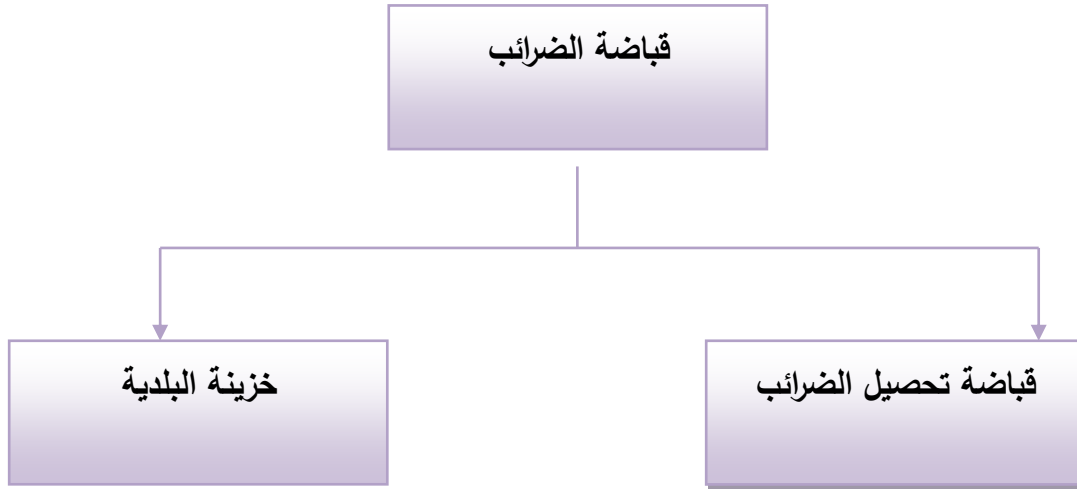
المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 06-327، المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، المؤرخ في 2006/09/18، الجريدة الرسمية العدد 59، الصادرة بتاريخ 2006/09/24، المادة 20، ص 22.

5- قباضات الضرائب RDI: تتكفل قباضات الضرائب خصوصا بجداول الضرائب وسندات القبض وتحصيل الضريبة، و كذلك التسيير المالي للهيئات العمومية حسب الشروط التي يحددها التشريع والتنظيم المعمول بهما. تنقسم مصالح التحصيل إلى قسمين هما قباضة تحصيل الضرائب وقباضة التسيير المالي للبلديات والقطاعات الصحية⁽²⁾.

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 06-327، مرجع سابق، المادة 20، ص 10.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ بتاريخ 1991/02/23، المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية واختصاصها، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 1991/02/27، العدد 09، المادة 12، ص 354.

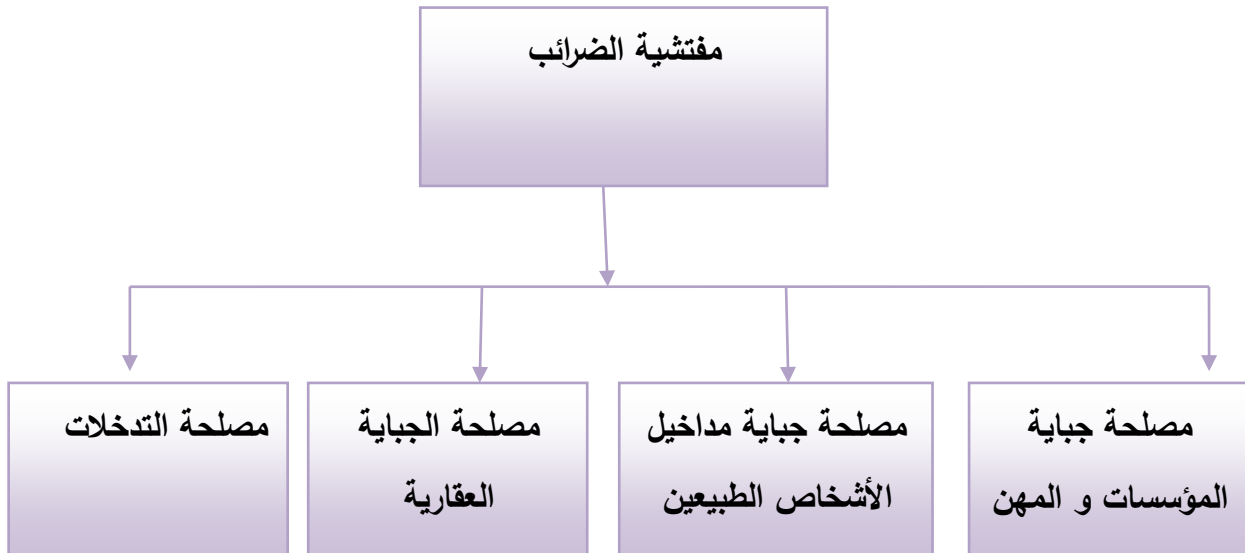
الشكل رقم (I-05): الهيكل التنظيمي لقباطة الضرائب.



المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة، مطبعة مزوار، الجزائر، ط1، 2009، ص 39.

6- مفتشيات الضرائب ID : تعتبر مفتشية ذات علاقة مباشرة بالمكلفين بالضريبة، حيث تتولى مسك الملف الجبائي الخاص بكل خاضع للضريبة فنقوم بالبحث وجمع المعلومات الجبائية واستغلالها ومراقبة التصريحات وإصدار الجداول الضريبية وكشوفات العائد وتنفيذ عمليات التسيير⁽¹⁾، تتضمن مفتشيات الضرائب مصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة، مصلحة جباية مداخل الأشخاص الطبيعيين، مصلحة الجباية العقارية ومصلحة التدخلات كما يبينه الشكل الاتي:

الشكل رقم (I-06): الهيكل التنظيمي للمفتشية الضرائب



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة، مطبعة مزوار، الجزائر، ط1، 2009، ص 39.

(1) - نفس المرجع ، ص 354.

ثانيا: الوسائل القانونية للرقابة الجبائية

رسم المشرع الجزائري لتنظيم عملية الرقابة، إطارا قانونيا لا يمكن من خلاله للمحققين أو أعوان الإدارة الجبائية الحياذ عنه لممارسة أي شكل من أشكال التعسف بحجة تطبيق القانون، كما منح المشرع الجبائي مجموعة من الضمانات والحقوق للمكلفين وهذا مقابل الحقوق الممنوحة لأعوان الإدارة الجبائية بهدف خلق جو من التراضي بين المكلف بالضريبة والمراقب الجبائي، يتمثل الإطار القانوني لأعوان الإدارة الجبائية في مجموعة من الحقوق أهمها:

- **حق الرقابة** : نصت المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية و خولت لمصالح الإدارة الجبائية القيام بكل أشكال الرقابة الجبائية سواء الرقابة على التصريحات أو المستندات المستعملة من أجل تأسيس كل ضريبة أو رسم ومراقبة المؤسسات والهيئات التي ليس لها صفة التاجر وتدفع أجور وأتعاب أو مرتبات من أي طبيعة كانت، وحق الرقابة ليس محدودا فقط بالضرائب والرسوم المباشرة ولكن يمتد أيضا إلى الحقوق غير المباشرة والتسجيل⁽¹⁾.

- **حق الإطلاع**: يجوز لموظفي إدارة الضرائب الإطلاع على سجلات ودفاتر وملفات المكلف ووثائقه الخاصة تتمكن من ربط الضريبة بشكل دقيق، واكتشاف ما قد يحدث من مخالفات ويظهر جليا هذا الحق من خلال قانون الإجراءات الجبائية المادة 85، ومن الإدارات والمؤسسات التي يمكن لموظفي الإدارة الجبائية أن يحصلوا منها على المعلومات المطلوبة مصالح الضمان الاجتماعي، السلطة القضائية، المؤسسات والهيئات المالية، المؤسسات والهيئات الخاضعة لمراقبة الدولة والولايات والبلديات⁽²⁾.

- **حق المعاينة**: نص قانون الإجراءات الجبائية على تأسيس حق المعاينة ليدعم ترتيبات حق الرقابة المعمول به من قبل الإدارة الجبائية في حالة ثبوت محاولة تدليس أو غش، حيث يمكن للإدارة الجبائية في إطار ممارستها حق الرقابة، وبترخيص من رئيس الحكومة المختصة إقليميا، بناء على طلب مسؤول الإدارة الجبائية المؤهل وعند توفر قرائن تدل على ممارسات تدليسية أن ترخص للأعوان الذين لهم على الأقل رتبة مفتش والمؤهلين قانونا القيام بإجراءات المعاينة في كل المجالات قصد البحث وحجز كل المستندات التي من شأنها أن تبرر التصرفات الهادفة إلى التلمص من الرقابة ودفع الضريبة⁽³⁾.

- **الحق في استدراك الأخطاء**: هو الوسيلة الممنوحة للإدارة الجبائية في إعادة النظر في الاقتطاعات سواء بتعديلها أو إنشاء اقتطاعات جديدة، حيث أنه يجوز استدراك كل خطأ يترتب من نوع الضريبة أو مكان فرضها بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم وفقا للنص التالي : " يمكن استدراك الإغفالات الكلية أو الجزئية المسجلة في وعاء الحقوق والضرائب والرسوم وكذا النقائص وعدم الصحة أو الأخطاء المسجلة في فرض

¹ - عوادي مصطفى ، مرجع سابق، ص19.

(2) - عبد الناصر نور، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة، الأردن، 2003 ، ص 325.

(3) - العيد صالح، الوجيز في شرح قانون الاجراءات الجبائية، دار هومة، الجزائر ، 2006 ، ص 54 .

الضريبة من طرف إدارة الضرائب"، وقد حدد الأجل القانوني لاستدراك الأخطاء بأربع سنوات سواء بالنسبة للضرائب المباشرة أو الرسم على القيمة المضافة⁽¹⁾

- **الحق في إجراء البحث:** نصت المادة 33 من قانون الإجراءات الجبائية على حق إجراء البحث ويقصد به إجراء التحقيق من طرف أعوان الإدارة الجبائية بالتدخل بشكل مفاجئ في المؤسسات التي تقوم بعمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة و لدى كل شخص يقوم بهذه العمليات، والمكلف مطالب بتزويد أعوان الإدارة الجبائية بكل الوثائق والمستندات الضرورية لتحديد رقم الأعمال وأسس فرض الضريبة، وهذا الحق يمكن أن يمارس ابتداء من الساعة 08 صباحا إلى 20 مساء في المحلات ذات الاستعمال المهني، ويتم إثر كل عملية تدخل تحرير محضر تدون فيه التحريات التي تمت وتفصل المخالفات الملاحظة ويسجل فيه جرد الوثائق التي سلمها المكلف بالضريبة⁽²⁾
- **حق التقادم:** هو الحق الممارس من قبل الإدارة الجبائية من أجل تصحيح حالات النسيان أو نقائص أو الإغفالات في التصريحات الجبائية المكتبة، وانقضاء أجل التقادم لا يعد عائقا أمام أعوان الإدارة الجبائية لممارسة حق الرقابة بسبب تقادم الفترات، لكنها تمتد إلى العمليات التي لها أثر على نتائج فترة لاحقة غير مغطاة بحق التقادم⁽³⁾.
- تتمثل الضمانات الممنوحة للمكلفين في⁽⁴⁾:

- **الإعلام المسبق:** قبل الشروع في عملية التحقيق من الضروري على الأعوان المراقبين إعلام المكلف المعني بعملية الرقابة عن طريق إرسال إشعار بالتحقيق يحدد السنوات موضوع التحقيق إلى جانب الأجل القانوني الأدنى المخول للمكلف لتسوية أموره و قيمته نفسه (15 يوما بالنسبة للتحقيق في مجمل الوضعية الجبائية، 10 أيام بالنسبة للتحقيق المحاسبي) ابتداء من تاريخ استلام الإشعار.
- **الاستعانة بمستشار أو وكيل:** منح المشرع الجبائي للمكلفين حق الاستعانة بمستشار من اختياره، قصد متابعة سير العمليات الرقابية ومناقشة الاقتراحات التي تطرحها الإدارة الجبائية.
- **تحديد مدة الرقابة:** لا يمكن تحت طائلة بطلان الإجراءات أن تتعدى مدة التحقيق آجالا محددة التي تكون بدورها محددة طبقا لرقم الأعمال السنوي وطبيعة نشاط المؤسسة.
- **عدم تحديد التحقيق:** عند إتمام عملية التحقيق فإنه لا يمكن للمراقب الجبائي إجراء تحقيق جديد لنفس الفترة ونفس المادة الخاضعة إلا في حالة اكتشاف المحقق بعد عملية الرقابة أن المكلف قد استعمل طرقا تدليسية أثناء التحقيق.

¹ - Direction Général Des Impôts, Code Des Procédures Fiscaux, 2009, Article 105, P88.

⁽²⁾ - المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، المادة 33 محدثة إلى غاية قانون المالية التكميلي 2007.

⁽³⁾ - نفس المرجع

⁴ - République Algérienne Démocratique Et Populaire Ministère Des Finance Direction General Des Impôts. Direction Des Recherches Et Verifications CHARTE DU CONTRIBUABLE VERIFIE: 2008, Page 18-30.

- **الإعلام بالتقويم:** يجب على الإدارة الجبائية بعد الانتهاء من عملية التحقيق إبلاغ المكلف بالنتائج، عن طريق رسالة موصي عليها مع إشعار بالاستلام.

- **الظعن:** لم يهمل المشرع الجبائي هذا الجانب الذي يعد ضروريا لمعالجة المخالفات بين الإدارة الجبائية والمكلف حول نتائج التحقيق، وذلك بتقديم شكاوى لدى الجهات المعنية.

المطلب الثالث: أشكال ومجالات تطبيق الرقابة: تأخذ الرقابة الجبائية أشكالا وصورا عديدة يستوجب استعمالها في الوقت المناسب وحسب أهميتها في حدود ما هو مقرر في التشريعات والتقنيات المنظمة المتمثلة كالاتي:

أولا: الرقابة الجبائية الشاملة

تتم الرقابة الجبائية الشاملة داخل مكاتب مفتشيات الضرائب بشكل دوري دون تنقل أو بحث خاص من طرف أعوان إدارة الجبائية، بل ينجز هذا العمل بالمفتشية التي بحوزتها الملف الجبائي وفي مكتب العون المكلف برقابة الملفات الجبائية خاصة منها الخاضعة للنظام الحقيقي⁽¹⁾، و تشمل الرقابة الجبائية الشاملة على⁽²⁾ :

1- الرقابة الشكلية: إن الرقابة الشكلية تغطي جميع التدخلات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية الملاحظة عادة في التصريحات المقدمة وكذا التحقيق من هوية المكلفين، كما تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات الجبائية والمعتمدة على القراءة السطحية لها، وتتحدد بالخصوص في التحقيق على المستوى الشكلي للمعلومات التي يجب أن يتضمنها التصريح.

مثل الهوية الجبائية، إمضاء وختم المكلف. أو تصحيح الأخطاء الحسابية التي تأتي من ترحيل المجاميع والأرصدة، وعليه أن هذا النوع من الرقابة الجبائية يعتبر أساسي بهدف ضمان صحة وصدق التصريحات المقدمة دون التعمق في محتوياتها. أما في حالة نقص المعلومات المقدمة من طرف المكلفين أو ظهور معطيات تثير الشك في مصداقية التصريحات يقوم المفتش بطلب المزيد من المعلومات والتوضيحات وذلك بالاتصال المباشر مع المكلف في أجل الا يقل عن 30 يوم لتقديم الرد، بهدف تقديم الرقابة الشكلية فكرة أولية عن الملف الجبائي ليتم من خلاله إعطاء قرار مبدئي عن مصداقية التصريحات سواء بقبوله أو بتحويله إلى الرقابة على الوثائق، أي أن الرقابة الأولية تعتبر تمهيدا للرقابة الجبائية الموالية.

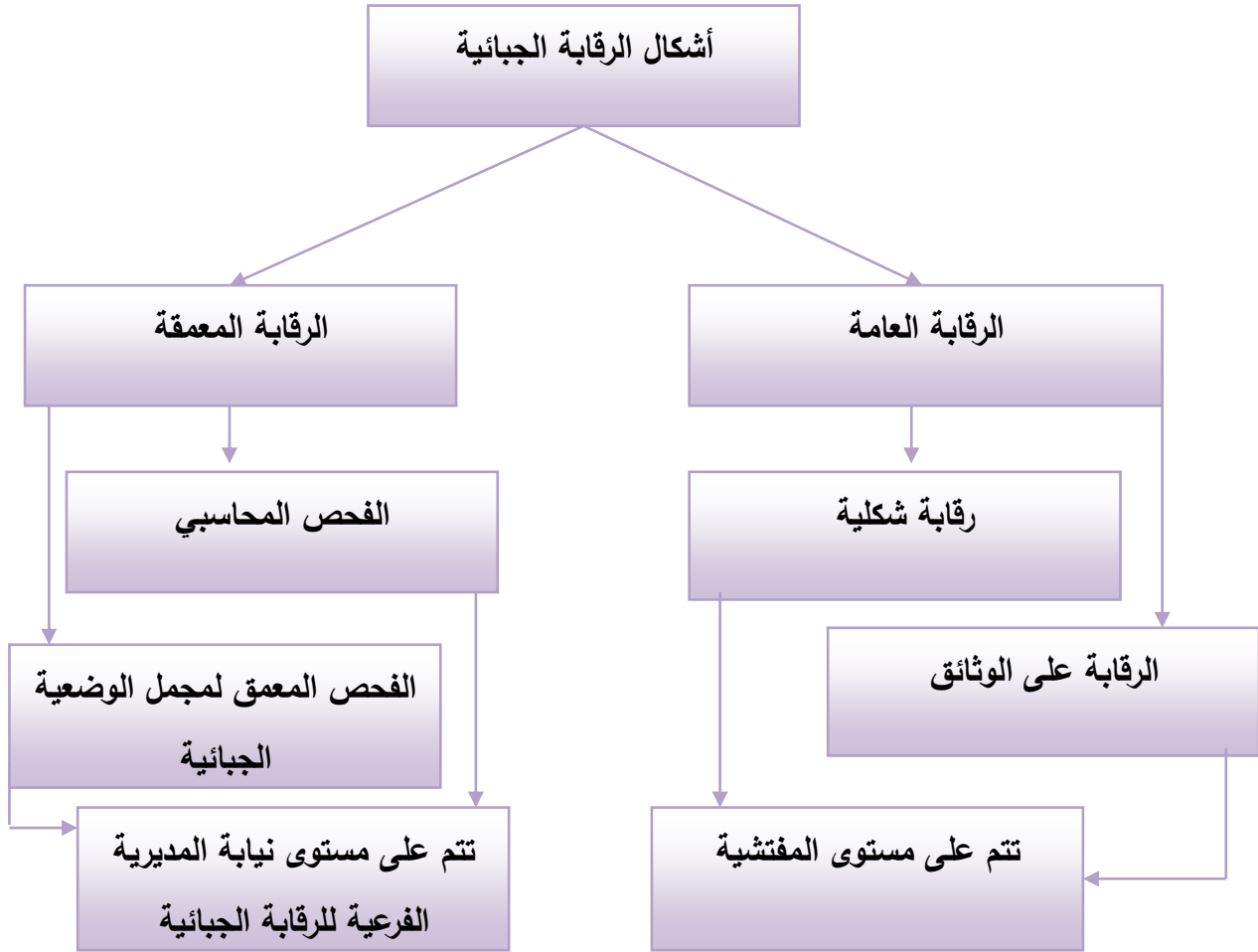
2- الرقابة على الوثائق: إن الرقابة على الوثائق تهتم بإجراء فحص نقدي وشامل للتصريحات الجبائية المكتبة من قبل المكلفين وهذا في مقر المفتشية أين يتواجد الملف الجبائي، مقارنتها مع مختلف المعلومات والوثائق المتوفرة من مكتب البحث عن المادة الخاضعة للضريبة ومكتب البطاقات المنتقاة من قنوات أخرى، كالإدارة والهيئات العمومية الجمارك، البنوك، المتعاملين وغيرها من الأطراف الأخرى. ومنه نجد أن المفتش يقوم بتحليل وفحص كل النقاط المتضمنة في التصريحات مع دراسة مدى ترابط وتجانس الأرقام المقدمة في سنة التصريح مقارنة بالسنوات

(1)- لباس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير في علوم التسير، جامعة بسكرة، 2011، ص22.

(2) - المرجع نفسه، ص23.

السابقة، هدف اكتشاف الأخطاء والتلاعبات المسجلة، وفي حالة بقاء الغموض يحق للمفتش أن يطلب معلومات وتوضيحات إضافية من طرف المكلف بالضريبة. يمكن تلخيص ما سبق من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (I-07): أشكال الرقابة الجبائية ومجالات تطبيقها



المصدر: العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية، 2008، ص 165.

ثانيا: الرقابة الجبائية العميقة

تعتبر الرقابة الجبائية العميقة امتداد للرقابة على الوثائق، وتتمثل في مجموعة التدخلات المباشرة للأعوان المحققين بأماكن تواجد نشاطات المكلفين، قصد استدراك ظاهرة التهرب الضريبي من خلال التأكد من صحة ونزاهة التصريحات المكتوبة من طرفهم بالإضافة إلى الفحص الميداني للدفاتر والوثائق المحاسبية مع تبريراتها اللازمة لكشف عن احتمالات التهرب الضريبي⁽¹⁾، وتتمثل الرقابة الجبائية العميقة في:

(1) - وطي بوعلام، تفعيل اليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة بالتطبيق على حالة الجزائر، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 20-21/09/2009.

1- التحقيق في محاسبة المكلفين: هو مجموعة العمليات التي تتم في محل المكلف بالضريبة و يستهدف منها مراجعة التصريحات الجبائية المكتوبة من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته والتأكد من مدى مطابقتها مع المعطيات المادية أو إعادة تأسيس وعاء الضريبة سواء كان ذلك في حالة القبول الصريح، إعادة التقويم أو في حالة رفض تقديم المحاسبة يعلم المكلف مسبقا بعملية التحقيق التي تستغرق مدة تتراوح ما بين أربعة إلى ستة أشهر وفق إشعار يتضمن مجموعة من البيانات اللازمة لذلك⁽¹⁾.

2- التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية: يقصد به مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به، حيث يجب إعلام المكلف مسبقا بهذا التحقيق وفق إشعار يتضمن المدة موضوع التحقيق، و من حق المكلف هنا الاستعانة بمستشار في هذا المجال⁽²⁾.

3- التحقيق في المحاسبة: هو مجموعة العمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتوبة من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته، والتأكد من مدى مطابقتها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها، تتمثل هذه الرقابة في إتباع كل الطرق والوسائل والكيفيات التي تساعد في صحة وتنظيم المحاسبة وفقا لقواعد وأسس علمية، باعتبار أن المحاسبة هي المرآة العاكسة لمختلف مراحل نشاط المؤسسة. يتمثل الهدف الأساسي للتحقيق المحاسبي إبراز كل الأخطاء والإغفالات المتضمنة في محاسبة المكلف بغرض التأكد من صحة وعاء مختلف الضرائب والرسوم المستحقة التي قدمتها المحاسبة، ضمن إطار تشريعي يضمن حقوق المكلف بدءا من الإشعار الأولي للتحقيق وانتهاء بتتبع النتائج النهائية للمكلف بالضريبة⁽³⁾.

المبحث الثاني: عموميات حول التصريحات الجبائية

يعتبر النظام الضريبي الجزائري ذو طبيعة تصريحية، والذي في إطاره يقوم المكلفون بالضريبة بتحديد أساس فرض الضريبة بأنفسهم انطلاقا من شعورهم بالمسؤولية.

المطلب الأول: مفهوم التصريحات الجبائية.

يرتبط المكلف بالضريبة مع الإدارة الجبائية من خلال جملة من التصريحات الجبائية التي تكتب من طرفهم و تراقبها سلطة الإدارة الجبائية.

¹ – Direction Général Des Impôts, Code Des Procédures Fiscaux, 2013, Article 20, P11.

⁽²⁾ – محمد رشيد كشيح، مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية نصوصها التطبيقية ونصوص مختلفة ذات الصلة المختلفة، تونس، الفصل 38، ص ص 31-32.

⁽³⁾ – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، 2006، ص 13.

أولاً: تعريف التصريحات الجبائية.

يمكن تعريف التصريحات الجبائية على أنها:

الوثائق التي يستلمها المكلف من إدارة الضرائب من أجل التصريح فيها بمجموعة من البيانات مثل رقم أعماله أو أرباحه أو تكاليفه... وغيرها في موعد يحدده القانون، ثم يقوم المكلف بإرجاعها لمصلحة الضرائب لتسهيل عملية الاتصال بينهما وحتى تكون كدليل إثبات تستعين به إدارة الضرائب لتحديد مبلغ الضريبة المناسب للمكلف⁽¹⁾. ويعرف كذلك على أنه: عبارة عن مجموعة من البيانات المعالجة والمنظمة التي باستطاعتها التأثير على وعاء الضريبة سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

ثانياً: أهمية التصريحات الجبائية

تلعب التصريحات الجبائية أهمية بالغة سواء بالنسبة للمكلف أو للإدارة الضريبية، و يمكن تلخيصها فيما يلي:

يلي:

1- المكلف:

- تعتبر التصريحات نتيجة النظام الضريبي التصريحي، والذي هو تلقائي ويرضي المكلف نفسه لأنه هو أدرى بمقدرته التكاليفية ولذلك فإن الوعاء المحدد ينطلق من قناعته الذاتية في تحقيقه؛
- يضمن أسلوب التصريح العدالة بالنسبة للعبء الضريبي على المكلف، باعتبار انه أدرى بوضعية السيولة الخاصة به وتترجم درجة الوعي الضريبي، حيث أن الالتزام الضريبي يتمثل في جانبيين جانب الالتزام بالتصريح من قبل المكلف وجانب الالتزام بالتسديد على ما صرح به؛⁽²⁾
- يعتبر التصريح الوسيلة الأكثر سهولة للمكلف، والتي تنمي له الشعور بالمشاركة في تحديد قيمة الضريبة المستحقة عليه فكلما شعر المكلف بأنه شريك في عملية تقدير وتحديد دخله الخاضع للضريبة كلما زاد التزامه بتقديم تصريحاته مما ينعكس إيجاباً على ارتفاع حصيلة الجباية من الضرائب⁽³⁾؛
- يوفر رقمنة التصريحات الجبائية وجعلها الكترونية مزايا عديدة بالنسبة للمكلف بالضريبة، خاصة المؤسسات، فالوصول على المعلومات الرقمية والبيانات الالكترونية أصبحت أكثر شيوعاً وعلى نحو متزايد في العديد من الدول خاصة الأوروبية منها، حيث تطلب الإدارة الضريبية من المكلفين بتوفير المعلومات على شكل الكتروني.

2- إدارة الضرائب:

تعتبر مهمة الإدارة الضريبية صعبة مقارنة بالإدارات الأخرى، فهي مكلفة بتطبيق القانون الضريبي ومسئولة عن تحصيل الإيرادات، مما يفسر أن قوة هذه الإدارة أو ضعفها يترتب عليه وصول أو خسارة الدولة للحصيلة

(1) - محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2008، ط4، ص 147.

(2) - العياشي عجلان، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل: 2009-1992، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2006، ص ص 35 36.

(3) - إبراهيم خليل سمور، مشكلات التقدير الذاتي لضريبة الدخل وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل في فلسطين بين الإلزام والالتزام، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 50.

الضريبية، وفعالية الإدارة الضريبية لن تتحقق إلا من خلال تطبيق العديد من العوامل أهمها أن التصريح المقدم من قبل المكلف بالضريبة لا ينبغي أن تعتبره وسيلة تهديد وإنما وسيلة فعالة تمكنها من تتبع كل مداخيل المكلف، وعليه في هذا الصدد يجب أن تكون بيانات التصريح وغرضه واضحين وأن يرفق بميثاق المكلف الذي يضمن حقوقه وواجباته وتكمن أهمية التصريح بالنسبة لإدارة الضرائب في:

- يعطي التصريح لإدارة الضرائب المعلومات عن ميلاد ضريبة جديدة، حيث تصبح الإدارة على إطلاع بمكان مزاوله نشاط المكلف وبدايته مما يتسنى لها مراسلة وحساب الضرائب وتحصيلها⁽¹⁾؛
- يسهل التصريح العمل الملقى على كاهل الإدارة الضريبية، بحيث يمتاز بأنه يوفر كثيرا من الإجراءات والوقت حسب المادة الخاضعة للضريبة كذلك يخفض من احتمال نشوء المنازعات والاعتراضات⁽²⁾؛
- التصريح الجبائي غير مكلف للمصالح الضريبية باعتبار أن هذا التأسيس كان ذاتيا، وبالتالي لا يمكن أن يطعن فيه من قبل مقدمه، والإدارة هنا أيضا لا تتحمل نفقات كبيرة في عملية التحصيل، وهي طريقة تعتبر مؤشر هام على تقدم النظام الجبائي⁽³⁾.

3- أهمية التصريحات الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي:

- تعتبر ظاهرة الغش والتهرب الضريبي أحد المشاكل التي تواجهها أغلب دول العالم، وتسعى كل التشريعات إلى محاربتها بشتى الوسائل ومختلف الطرق نظرا لتأثيرها السلبي والقوي على موارد الدولة وعلى الأداء الاقتصادي.
- يعتبر مجال مقاومة التهرب الضريبي من أحسن المجالات مردودية التي يجب على الدولة الاستثمار فيها، إن بعث إدارة خاصة تعنى بمقاومة التهرب الضريبي مثلما فعلت ذلك البلدان العضو بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من شأنه المساهمة بصفة فعالة في مقاومة هذه الظاهرة.
 - يعتبر من أهم الطرق التي تعمل على تقدير وقياس التهرب الضريبي مكافحته، حيث تبقى التصريحات والإقرارات الجبائية الدليل الوحيد عن التزام المكلف بدفع ضريبته أو على الأقل الخضوعه أو عدم خضوعه للاقتطاع الجبائي، وأمام تنامي ظاهرة الغش والتهرب الضريبي ذهب المحللون لقياس هذه الظاهرة انطلاقا من الدراسات التحليلية للإقرارات الضريبية كأن يتم استغلال المعلومات التي تتضمنها ومقارنتها بالتصريحات المتضمنة الإعفاءات من بعض الغرامات والعقوبات التي تمنحها الدولة لدافعي الضرائب بغية تشجيعهم على التصريح بدخولهم ومن هنا يمكن قياس التهرب من خلال الفرق المستخرج أو عن طريق المراجعات التفصيلية

(1) - نوي نجا، نوي نجا، فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2004 ص5.

(2) - إيهاب خضر أحمد منصور، العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004، ص 62.

(3) - نفس المرجع، ص ص 37 - 38.

للإقرارات الضريبية عن طريق مراجعون ذو خبرة⁽¹⁾، حيث يتم التأكد من صحة ومصداقية التسجيلات المحاسبية ومقارنتها بالتصريحات الجبائية المقدمة من طرف الممولين وتحديد مبلغ الضريبة واجبة الأداء، ومنه يمكن تقدير حجم التهرب بالفرق بين مبلغ الضريبة المعدل وذلك المصرح به⁽²⁾.

المطلب الثاني: أنواع وعقوبات مخالفات التصريحات الجبائية

تتضمن التصريحات الجبائية مجموعة من الأنواع والتي يلتزم المكلفون بالضريبة بالاكتتاب والتصريح فيها كل حسب تخصصه، محترمين بذلك مضمونها ومواعيد تسليمها للهيئة الجبائية المختصة أما في حالة مخالفة ذلك يخضعون لعقوبات متفاوتة حسب نوعية المخالفة.

أولاً: أنواع التصريحات الجبائية

تتعدد صور التصريحات الجبائية إلى:

– **التصريح بالوجود:** يخضع لهذا التصريح المكلفين بالضريبة الجدد الذين يخضعون للضريبة الجزافية الوحيدة والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات و يتم اكتتاب التصريح بالوجود في أجل أقصاه 30 يوماً من تاريخ بدء النشاط و التصريح به لدى مفتشية الضرائب التابعة لمكان ممارسة النشاط، حيث يجب أن يتضمن المعلومات التالية: اسم ولقب المكلف، شهادة ميلاده، العنوان التجاري له والعنوان بالجزائر وخارج الجزائر بالنسبة للأجانب⁽³⁾.

– **التصريح الشهري:** هو تصريح وحيد يعتبر كجدول إشعار بالضريبة والرسوم المحصلة نقداً عن طريق الاقتطاع (الرسم على النشاط المهني، التسبيقات على حساب الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور، الضريبة على الدخل الإجمالي مداخيل الأموال المنقولة، الضريبة على الدخل الإجمالي الأرباح غير التجارية، الرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على القيمة المضافة، حيث يجب اكتتاب التصريح و إيداعه في 20 يوم من كل شهر لدى قبضة الضرائب التي يتبع لها مقر المؤسسة⁽⁴⁾.

(1) - عيسى بولوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003/2004، ص ص 41-42.

(2) - مغني ناصر، دراسة تقييمية للتهرب الضريبي من خلال مؤشرات الأداء، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2010، ص 38.

(3) - وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون المالية لسنة 2007، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 183 معدلة بموجب المادة 14، ص 97.

(4) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 183 معدلة بموجب المادة 14 من قانون المالية لسنة 2007، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ص 97-98.

التصريح الفصلي: يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام المبسط اكتابة تصريحاتهم فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي (الأجور)، الرسم على النشاط المهني وكذا الرسم على القيمة المضافة خلال 20 يوم الأولى للشهر الموالي الثلاثي المدني الذي تم خلاله دفع الأجور أو تحقيق رقم الأعمال فيه⁽¹⁾.

– **التصريح السنوي بالمداخيل**⁽²⁾:

– **التصريح الإجمالي بالمداخيل:** يجب اكتابة التصريح الإجمالي بالمداخيل و إرسالها على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة إلى مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان تواجد الموطن الجبائي ويتعين إدراج في التصريح كل المعلومات الضرورية بخصوص حالة المعني وكذا تلك المتعلقة بالأعباء العائلية وذكر مختلف العناصر الضرورية لتحديد الدخل مرفقة بقائمة الأشخاص الذين يعتبرون جبائيا تحت كفالة المكلف وجدول الأعباء الواجب خصمها من الدخل الإجمالي.

– **الضريبة الجزافية الوحيدة:** يلزم هنا المكلفون بالضريبة اكتابة وإرسال تصريح خاص تحدد نموذج الإدارة الجبائية إلى مفتش الضرائب الذي يتبع له مكان تواجد النشاط، وذلك قبل أول فيفري من كل سنة، ويتعين عليهم مسك وتقديم عند كل طلب دفتر مرقم وموقع من طرف المصالح الجبائية يتضمن فواتير الشراء والبيع و وثائق الثبوتية.

– **الضريبة على أرباح الشركات:** يتعين على المكلفين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات اكتابة تصريح يتضمن مبلغ أرباح المؤسسة الخاضعة للضريبة المتعلقة بالسنة المالية السابقة، حيث يجب تقديم التصريح قبل 30 أفريل من كل سنة لدى مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان تواجد مقر الشركة، ويكون التصريح مرفوق بالميزانية الجبائية التي تتضمن كشف المدفوعات الخاصة بالرسم على النشاط المهني، كشف مفصل عن التسبيقات المدفوعة. مع وجوب إرفاق هذا التصريح بكشف مفصل للمبالغ التي دفعتها المؤسسة للغير.

– **التصريح في حالة التنازل أو التوقف أو الوفاة**⁽³⁾:

– **الضريبة على الدخل الإجمالي:** يتعين على المكلف في حالة التنازل أو التوقف الجزئي أو الكلي للمؤسسة أو التوقف عن ممارسة مهنة حرة أو استغلال مستثمرة فلاحية، اكتابة تصريح إجمالي بالمداخيل، حيث يجب اكتابة التصريح الخاص في أجل عشرة أيام ابتداء من تاريخ التنازل، أما في حالة وفاة المكلف بالضريبة، يجب أن تكون المداخيل الخاضعة للضريبة موضوع تصريح إجمالي وتصريح خاص، ويجب اكتابة من طرف ذوي حقوق المتوفي، وتداع التصريحات المشار إليها أعلاه في أجل ستة أشهر اعتبارا من تاريخ الوفاة.

(1) – سليمان عشير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة بسكرة، 2012، ص116.

(2) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، منشورات الساحل، الجزائر، 2012، ص 65.

(3) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، مرجع السابق، ص ص 70-71.

- الضريبة على أرباح الشركات: يجب على المكلفين بالضريبة على أرباح الشركات و إيداع تصريح خاص بالتنازل أو توقف نشاط المؤسسة لدى مفتشية الضرائب التي يتبع لها مقر الشركة أو المؤسسة الرئيسية وهذا في أجل لا يتجاوز 10 أيام.
- الرسم على النشاط المهني: في حالة التنازل أو التوقف المؤسسة جزائيا أو كليا يتعين المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأرباح الصناعية والتجارية و إيداع تصريح خاص على النشاط المهني لدى مفتشية الضرائب التي يتبع لها مكان فرض الضريبة وهذا في أجل لا يتجاوز عشرة 10 أيام.
- الضريبة الجزافية الوحيدة: في حالة التنازل أو التوقف عن النشاط يلزم المكلفون بالضريبة الجزافية الوحيدة بإيداع التصريح بالتوقف لدى مفتش الضرائب الذي يتبعونه، وهذا في أجل عشرة (10) أيام.

ثانيا: العقوبات المطبقة على التصريحات

- أوجب النظام الضريبي الجزائري على المكلف التزامات جبائية محددة وفقا لبرنامج محددة وإجراءات جبائية معلومة مسبقا، ونتيجة لعدم التزامها بهذه الإجراءات تكون موضع خطر جبائي وتتحمل تكاليف إضافية أهمها:
- 1- عقوبات عدم الإيداع أو التأخر في إيداع التصريحات: هي موضحة وفق الجدول الموالي:**

الجدول رقم (I-01): عقوبات غياب أو التأخر في ايداع التصريح

طبيعة التصريح	غياب التصريح	التأخر في ايداع التصريح
التصريح بالوجود	30.000 دج	المدة شهر 30.000 دج
التصريح الخاص بالضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أرباح الشركات	تسوية وضعية المؤسسة في أجل أقصاه شهر وعند عدم التجاوب تلجأ الإدارة إلى الفرد التلقائي للضريبة مع زيادة 30% من الحقوق المستحقة	<ul style="list-style-type: none"> ✓ المدة لا تتجاوز شهر 10% على الحقوق المستحقة ✓ المدة تتجاوز شهر وأقل من شهرين 20% ✓ المدة تتجاوز الشهرين 25% ✓ تسديد متأخر للضريبة ✓ تطبيق 10% كعقوبة مع إضافة 3% عن كل شهر تأخير من الشهر الثاني التاريخ استحقاق الضريبة دون تجاوز 25%

<p>المدة شهر: 2500 دج مدة التأخير تتجاوز الشهر وتقل عن شهرين 5000 دج مدة التأخير تتجاوز شهرين 10.000 دج</p>		<p>التصريحات التي تحمل عبارة " لا شيء" والمستفيدين من إعفاء جبائي أو المحققين الخسارة</p>
<p>فقدان الاستفادة من التخفيض المنصوص عليه في المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة. * تطبيق غرامة جبائية من 1000 إلى 10.000 دج كل مرة تثبت فيها أخطاء. * استرجاع الرسم على القيمة المضافة المحمل للمشتريات بقيمة المبيعات بالجملة غير المصرح كما في الجدول الخاص بالزبائن.</p>		<p>التصريح المفصل الخاص بالزبائن G30</p>
<p>10% عن الايداع المتأخر 25% عن الايداع المتأخر، بعد قيام الإدارة الجبائية بأعذار المدين بالضريبة التسوية وضعيته في أجل شهر. بالنسبة لضريبة الدخل عن المرتبات والأجور يتم تحديد الأساس تلقائيا من طرف الإدارة، وتحسب الحقوق في حدود 20% عن الأساس المحدد تلقائيا مع تطبيق عقوبة.</p>		<p>التصريحات الشهرية أو الفصلية نموذج G50</p>

المصدر: صالح حميداتو ، دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2012، ص 110.

2- : عقوبات النقص والغش في التصريحات: هي مبنية وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (I-02): العقوبات المترتبة عن الغش والنقص في التصريح

عقوبات الغش والتدليس	عقوبات النقص في التصريح	
	نسبة الزيادة	الحقوق المغلفة
عند القيام بأعمال تدليسية تطبق زيادة موافقة لا تتجاوز 50.000 دج	10 %	لا تتجاوز 50.000 دج
النسبة الإخفاء المتبعة من طرف المكلف	15%	تزيد عن 50.000 دج و أقل أو
	25%	تساوي 200.000 دج

تتجاوز 200.000 دج	بالضريبة؛ توافق هذه النسبة حصة الحقوق التي تم اخفاؤها مقارنة بالحقوق المستحقة بعنوان نفس السنة؛ لا يمكن أن تقل هذه الزيادة عن % 50 وعندما لا يدفع أي حق تحدد النسبة ب 100%. * تطبق نسبة 100% كذلك عندما تتعلق الحقوق المتملص منها بالحقوق الواجب جمعها عن طريق الاقتطاع من المصدر؛
-------------------	---

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المادتين 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة و 116 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

3- : العقوبات الجزائية المفروضة على المدلسين.

الجدول رقم I-03: العقوبات الجزائية المفروضة على المدلسين

العقوبة المفروضة	الغرامة	مبلغ الحقوق المتملص منها
_____	من 50.000 دج إلى 100.000 دج	لا يتجاوز 100.000 دج
الحبس من سنة إلى خمس سنوات	من 50.000 دج إلى 100.000 دج	أكثر من 100.000 ولا يتجاوز 300.000 دج
الحبس من 2 إلى 10 سنوات	من 100.000 دج إلى 300.000 دج	أكثر من 300.000 ولا يتجاوز 1000.000 دج
الحبس من 05 إلى 10 سنوات	من 300.000 دج إلى 1000.000 دج	أكثر من 1000.000 ولا يتجاوز 3000.000 دج
الحبس من 10 إلى 20 سنوات	من 300.000 دج إلى 1000.000 دج	أكثر من 3000.000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المطلب الثالث: جودة التصريحات الجبائية

أثبتت الواقع أن التصريحات المقدمة من طرف المكلفين تكون في أغلبها غير صادقة نتيجة أخطاء ترتكب عن حسن نية المكلف أو عمدا منه، لذا منح القانون للإدارة الجبائية حقوقا وصلاحيات من شأنها أن تسمح لهذه الأخيرة التحقق من صحة التصريحات وصدقها وقانونيتها وصولا إلى تصحيح وتقييم الأخطاء المرتكبة وبالتالي ضمان جودها.

أولا: تعريف جودة التصريحات الجبائية

لا يوجد تعريف محدد لمصطلح جودة التصريحات الجبائية ولكن يمكن استنتاج تعريفها انطلاقا من جودة المعلومات الناتجة عنها.

- تعني الجودة في هذا المجال صحة ومصداقية المعلومات المقدمة التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، فالمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها⁽¹⁾.

- تعرف جودة التصريحات الجبائية على أنها: دقة وصحة المحتوى الفعلي للبيانات المعالجة والمنظمة التي تحتويها الوثائق القانونية التي يقدمها المكلف بالضريبة للإدارة الجبائية، بحيث تكون ذات معنى واضح وجيد تفيد في إشباع حاجات الإدارة الجبائية لاتخاذ القرار⁽²⁾

ثانيا: خصائص جودة التصريحات الجبائية

- تبين جودة التصريحات الجبائية بجودة المعلومات التي تحتويها، والتي تحدد من خلال الخصائص التالية⁽³⁾:
- ملائمة معلومات التصريح للغرض الذي أعدت من أجله و لتكون لها القدرة على إحداث تأثير في اتجاه قرار مستخدميها؛
 - قابلية معلومات التصريح للمقارنة مع إمكانية استخدامها في الرقابة و التقييم وتصحيح الأخطاء التي تنتج عن سوء الاستخدام، بالإضافة إلى الخصائص السابقة هناك خصائص عامة، والتي ينبغي على معلومات التصريح أن تتضمنها هي⁽⁴⁾ :
 - الموثوقية أو المصدقية ؛

(1) - ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005، ص 54.

(2) - قمشوش سمية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2013، ص ص 66 - 65.

(3) - رشا حمادة، أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 2010، المجلد 26، العدد 01، ص ص 315 - 316.

(4) - طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، ب ط، 1994، ص 27.

- الإفصاح الكامل والشفافية ؛

- الدقة ؛

- الثبات أو التماثل؛

- قابلية المعلومات للفهم.

ثالثا: العناصر المساهمة في جودة التصريحات الجبائية

تساهم في جودة التصريحات الجبائية مجموعة من العناصر أهمها ما يلي⁽¹⁾:

- المعالجة الضريبية والإبلاغ والمرتبطة بالموثوقية في تقارير المؤسسة؛

- ارتفاع الوعي الضريبي والثقافة الضريبية والأخلاقية لدى المكلفين فكلما كانا مرتفعين أدى ذلك إلى انخفاض نسبة التهرب الضريبي في المجتمع؛

- الاستراتيجية الجبائية للإدارة الجبائية من حيث تبسيط التصريحات الجبائية التي تساعد المكلفين على إتمام تصريحهم بدقة وزيادة التزامهم؛

- خوف المكلفين من احتمال الكشف بعد عملية الرقابة حيث يعمل هذا العامل على تشجيع دافعي الضريبة على الالتزام والامتثال للقوانين الضريبية والإبلاغ بدقة عن مداخيلهم والمرتبب بمدى تطبيق المؤسسة للقوانين والإجراءات الجبائية؛

- وجود نظام فعال للمعلومات من خلال ادماج الإعلام الآلي والتكنولوجيا لتحسين تصميم العمليات وانتقال المعلومات بين مختلف الدوائر.

رابعا: الرقابة الجبائية وضبط جودة التصريحات الجبائية

تعد الرقابة الجبائية من بين الصلاحيات الممنوحة للسلطات الجبائية التي تلعب دورا مهما في زيادة الالتزامات الضريبية الطوعية من خلال إصلاح الأخطاء التي يرتكبها المكلفون في تصريحاتهم ولتتمكنوا من ملاحها بحذر مستقبلا.

1- أهمية الرقابة الجبائية في ضبط جودة المعلومات المصرح بها: تعمل الرقابة الجبائية على تحسين جودة التصريحات الجبائية وذلك من خلال⁽²⁾:

- تصحيح الأخطاء المادية المحتملة والمثبتة في التصريحات مثل أخطاء الجمع والترحيل؛

- إجراء تحقيق دقيق وشامل لجميع التصريحات المقدمة من طرف المكلفين عن طريق القيام بمقارنات مع المستندات والمعلومات التي هي بحوزة مفتشية الضرائب؛

- البحث والكشف عن المعلومات والعناصر المغفول عنها، ويطلب من المكلف تصحيحها؛

(1) - صابر عباسي ومحمود فوزي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، محلة الباحث، العدد 12، 2013، ص 119.

(2) - قמוש سمية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مرجع سابق، ص ص 83-84.

- تحليل ومقارنة المعلومات المصرح بها عن طريق دراسة تزايقها مع تطور الذمة المالية للمكلف من سنة إلى أخرى والتحقق في جميع الأنشطة التي يمارسها المكلف؛

- طلب معلومات إضافية مرفقة بكل التبريرات والتوضيحات الضرورية عند الحاجة إليها.

2- مدى مساهمة مؤهلات المراقب الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية:

يعد العنصر البشري من أهم الموارد المتاحة في عملية الرقابة الجبائية، فمن القواعد الأساسية في مهمة المراقب الجبائي أن يكون ملما بالمعايير والقواعد المتعارف عليها في علم المحاسبة والرقابة وذلك من أجل تقديم رأيه بشكل فني ومحايد عن عدالة البيانات المالية، وهو المسؤول الأول عن قياس مدى دقة، مصداقية وموثوقية معلومات التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال فحصها وتدقيقها ومقارنتها مع الواقع العملي للمكلف، ومع ما هو موجود في سجلاته ووثائقه المحاسبية ومع قدرته وخبرته في الحصول على أدلة الإثبات من مصادرها المختلفة، كما يمكنه طلب البيانات اللازمة والاستفسارات التي يراها مناسبة لتدعيم رأيه وإزالة الالتباسات لدى المكلفين والتأكد من أن الأحكام المطبقة عليهم منصوص عليها في قانون الضرائب، والكشف عن حالات التهرب والغش للحد منها، ومن هنا يعتبر المراقب الجبائي مدخل رئيسي في دقة وسلامة الحصيلة الضريبية⁽¹⁾.

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث

توصلنا من خلال البحث إلى العديد من الدراسات العربية والمحلية والأجنبية التي تطرقت سابقا إلى موضوع دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، ومن أجل معرفة هذا التأثير قمنا بعرض الدراسات المتعلقة بالموضوع التي تم الإطلاع عليها، ومن ثم اعتمادها في إعداد البحث كما قمنا بإجراء مقارنة بين هذه الدراسات وبين دراستنا الحالية مع ذكر القيمة المضافة لهذه الدراسة.

المطلب الأول: الدراسات العربية والمحلية

أولاً: الدراسات العربية

1- محمد محمود ذيب حوسو حول: "التدقيق للأغراض الضريبية، مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005".

هدفت الدراسة إلى تحقيق الرقابة الضريبية من خلال إيجاد نظام رقابي ضريبي فعال، وذلك عن طريق دراسة العلاقات البنوية بين معايير النظام الضريبي ومعايير التحقيق لمختلف أوجه أنشطة التدقيق الممارسه حاليا في الوحدات الاقتصادية في فلسطين أو الدول التي تعتبر الضرائب أحد مصادرها. بين الباحث أن النظام الضريبي يتوقف نجاحه على كفاءة وحيوية التفاعل بين جميع محاور وأطراف هذا النظام، فالتشريع والتنفيذ وإدارة الجهاز الضريبي كلها عناصر متكاملة.

العملية التدقيقية هي سلسلة من العمليات التي لا يجب أن ينظر إلى كل منها بشكل منفصل عن الأخرى، وإنما هي سلسلة متصلة من الحلقات المتفاعلة، لذلك فالوسيلة الفعالة في محاربة أعمال الغش والتهرب الضريبي لا

(1) - قاسم محمد عبد الله، المدقق الداخلي الضريبي ومكلف ضريبة الدخل والعلاقة بينهما، مجلة القادسية، 2006، المجلد 8، العدد

تكمن في الوسيلة الردعية والتغريمية بقدر ما تكمن في انضباط الإدارة وأجهزتها وحسن استخدام الموارد المتاحة وأهمها الفرد.

استنتج الباحث أن تحقيق النجاح في عملية التدقيق أو الفحص يرتكز على قيام بجمع كل الموارد وعناصر البيانات المالية وتحويلها إلى مخرجات ذات قيمة من خلال التخطيط والتوجيه، التنظيم والرقابة وحسن اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب من أجل إنجاز برنامج التدقيق الفعال.

من أبرز التوصيات التي أوصى بها الباحث أن يتم التنسيق بين التشريعات الضرائبية ودستور مهنة جمعية المحاسبين القانونيين بإيجاد مواد قانونية متشددة بحق المخالفين والمتهربين من مسك حسابات رسميه حسب القانون.

2- ناصر احمد أمين الخطيب حول: " تقييم جودة الفحص الضريبي وأثرها على الإيرادات العامة في الأردن، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين، سوريا، 2007-2008."

اهتم الباحث من خلال هذه الدراسة بمحاولة إبراز القواعد الأساسية للضريبة، بالتطرق إلى أحكام وعاء ضريبة الدخل ثم أحكام الضريبة العامة على المبيعات، ثم عرض وتحليل الفحص الضريبي من خلال ماهيته وأهدافه، والمعايير التي يمارسها، فمفهوم جودة الفحص الضريبي وأهميته من منظور الجودة الشاملة.

خلص الباحث إلى أن قيام الإدارة الضريبية بأداء أعمال تدقيق بدرجة عالية من الجودة، سيؤدي بما لا شك فيه إلى تحسين الالتزام الضريبي الطوعي للمكلفين وتخفيض معدلات التهرب الضريبي في إطار نظام ضريبي كفاء يجلب ثقة المكلفين ودعمهم.

3- دراسة الباحثة آية جار الله نعمان الخزندار بعنوان "مدى تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله: دراسة تطبيقية على مكاتب وشركات المراجعة ومدراء الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية غزة عمادة الدراسات العليا كلية التجارة فلسطين 2008.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله .

قدمت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها:

- توجد علاقة بين تطبيق التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي وأثره على التخصص المهني في الصناعة التي ينتمي إليها العميل وبين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله.
 - توجد علاقة بين تطبيق التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي وأثره على جودة وتكلفة وأتاعب عملية المراجعة وبين تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله.
- قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها:

- إجراء دراسات وبحوث في مجال التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي بشركات المساهمة في قطاع غزة والمتعلقة بقياس واختبار اثر برامج التعليم المحاسبي على إمكانية تطبيق إستراتيجية التخصص المهني في الصناعة التي ينتمي إليها عميل المراجعة.
- دراسة أثر تكنولوجيا المعلومات واستخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المالية في عملية المراجعة باستخدام التخصص المهني في الصناعة التي ينتمي إليها عميل المراجعة.
- دراسة استخدام قواعد حوكمة الشركات المساهمة كأحد آليات تطوير إستراتيجية التخصص المهني في الصناعة التي ينتمي إليها عميل المراجعة

ثانيا: الدراسات المحلية

1- قحوش سمية، حول: " دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية بسكرة - الجزائر - للفترة (2010-2009)"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص: محاسبة وجبائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2001/2012 هدفت الدراسة لاستكشاف العلاقة بين المراجعة الجبائية ودورها في تحسين جودة التصريحات الجبائية، حيث تشكل المراجعة الجبائية عاملا هاما ضمن النظام الضريبي التصريحي في قدرتها على إدارته بعدالة وإنصاف وجودة التصريح تبني على مدى صحة ودقة المعلومات التي يقدمها المكلف بالضريبة، وإن إستراتيجية المراجعة الجبائية تعمل على زيادة وتعزيز الالتزام الضريبي الطوعي وكشف وردع حالات عدم الالتزام، كذلك إن التأكيد على تطوير نظام المراجعة الجبائية المقابل لتصريحات المكلفين والمعلومات والحسابات التي يقدموها بحيث يكون موجه وشامل لنسبة كافية من المكلفين يعمل على اكتشاف المخالفات المرتكبة بهدف دفعهم للتصريح بالمعلومات الكاملة والصحيحة عن المداخل التي يحققوها. تم التوصل من خلالها إلى أن المراجعة الجبائية لها دور ايجابي في تحسين جودة التصريح الجبائي من حيث أن برنامج المراجعة الجبائية وخاصة الفعال وما يتوفر عليه المراجع الجبائي من مؤهلات علمية وعملية ودقة عمليات المراجعة الجبائية، تمكن من تشجيع المكلفين على أن تكون تصريحاتهم بالضريبة صحيحة ودقيقة وهذا من شأنه زيادة الإيرادات الضريبية.

2- محمد هشام ملوكة حول: " دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي سنة 2013/2014 .

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المراجعة الجبائية ومدى مساهمتها في تحسين جودة التصريح الجبائي لكونها إحدى الأدوات الفعالة التي تساهم في الكشف عن الأخطاء والإغفالات الجوهرية في التصريح. من خلال الدراسة التي قمنا بها وإعتمادا على النتائج التي توصلنا إليها، والتي دعمناها بإستطلاع آراء الأطراف ذات العلاقة بموضوعنا فقد تم التوصل إلى أن المراجعة الجبائية لها دور فعال في تحسين جودة التصريح الجبائي، حيث تعتبر المراجعة الجبائية إحدى الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل تشخيص وضعيتها الجبائية وترشيد قراراتها المالية، من خلال الحرص على التحكم في مختلف الأعباء والتكاليف الجبائية الناتجة عن سوء

التعامل مع القوانين والتشريعات والإخلال فالاتزامات القانونية الواقعة على عاتقها، وخاصة التصريحات الجبائية التي فرضها المشرع الجبائي على المؤسسة باعتبارها وسيلة تقر بها على كافة المعلومات والحسابات التي تعكس وضعيتها الجبائية الحقيقية من أجل تحديد وعاءها الضريبي.

3- تتمثل في مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية شعبة علوم التسيير تخصص جباية المؤسسة من إعداد الطلبة سوداني فاطمة، بايدي عائشة ورحموني عبدالرحمان، تحت عنوان " دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية: حالة مديرية الضرائب لولاية أدرار"، 2013/2014. تهدف الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية من أجل التحسين من جودة التصريحات الجبائية، تم اختبار الدراسة على مستوى مديرية الضرائب لولاية أدرار من خلال جمع مجموعة من الإجراءات والإحصائيات للرقابة الجبائية.

تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تحدث الرقابة الجبائية نوعا من التحسينات على جودة التصريحات الجبائية، وبالتالي زيادة الحصيلة الجبائية؛
 - تعد الرقابة الجبائية أحد أهم الإجراءات التي تسعى من ورائها الإدارة الجبائية إلى المحافظة على حقوق الخزينة؛
 - تسعى الرقابة الجبائية إلى التحقيق في مدى صحة وشرعية التصريحات الجبائية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وجبائية؛
 - تساعد الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية.
- تم التوصل من خلالها إلى أن المراجعة الجبائية لها دور ايجابي في تحسين جودة التصريح الجبائي من حيث أن برنامج المراجعة الجبائية وخاصة الفعال وما يتوفر عليه المراجع الجبائي من مؤهلات علمية وعملية ودقة عمليات المراجعة الجبائية، تمكن من تشجيع المكلفين على أن تكون تصريحاتهم بالضريبة صحيحة ودقيقة وهذا من شأنه زيادة الإيرادات الضريبية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

- 1- دراسة Mesfin Gebeyehu تحت عنوان : ممارسة التدقيق الضريبي وأهميتها في زيادة الإيرادات في إثيوبيا: حالة إدارة مدينة أديس أبابا، جامعة أديس أبابا، كلية الأعمال والاقتصاد، أديس أبابا، 2008.
- تعرض الباحث هنا لأهمية المراجعة الجبائية بوصفها امتداد لعملية المراجعة، في إبداء الرأي بالنسبة لنزاهة الحسابات ومصادقية البيانات المالية المعدة لغرض الضريبة، باعتبارها أداة قوية لزيادة إيرادات الإدارة الضريبية ومكافحة الغش والتهرب الضريبي، وقد هدفت هذه الدراسة للبحث في المفاهيم الأساسية للمراجعة الجبائية مع تبيين مختلف طرق تطبيقها، وتحليل أهمية المراجعة الجبائية في مجال تعزيز قدرات الإدارة الضريبية.
- خلصت الدراسة إلى تقديم ملاحظات ونتائج بناءة حول كفاءة وفعالية ممارسة المراجعة الجبائية، باعتبارها آلية تستطيع الدولة بها التصدي والتقليل من ظاهرة التهرب الضريبي.

2-دراسة لـ Boiral Olivier et Henry Jean Francois سنة 2004 بعنوان من مواصفة ISO14001 إلى تحسين الأداء البيئي، وهي عبارة عن دراسة الأثر مواصفة ISO14001 على الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، حيث قام التحليل على مقاربتين، الأولى تتمثل في المقاربة التفاضلية والتي مفادها أن تطبيق مواصفة ISO14001 في المؤسسة سيساعد لا محالة على تحسين الأداء البيئي، والمقاربة الثانية عبارة عن نموذج نقدي يقوم على أن تحسين الأداء البيئي غير مرهون مباشرة بتطبيق مواصفة ISO 14001، والتي يكون الهدف من المواصفة هو الاستجابة للضغوط الخارجية، وأن الأداء البيئي يكون متعلق أساسا بأنشطة أو ممارسات عملية ملموسة غير مدرجة في المواصفة حيث أن مواصفة ISO14001 تقوم على طرق تسييرية ومعايير منفصلة عن الواقع.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

سننظر في ضمن هذا المطلب إلى إجراء مقارنة بين الدراسات السابقة وموضوع البحث وكذا القيمة المضافة للبحث.

أولاً: إجراء المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

سيتم في هذا المطلب توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع، حيث قمنا بإعداد جدول لتوضيح هذه المقارنة.

جدول رقم (I-04): مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه التشابه
-دراسة محمد محمود نيب حوسو.	-يوجد تشابه في المتغير التابع(جودة التصريحات المالية)	-يوجد اختلاف في قطاع الدراسة -الاختلاف في المتغير المستقل(الأداء البيئي)
-دراسة ناصر احمد أمين الخطيب.	-يوجد تشابه في المتغير المستقل(الرقابة الجبائية)	-يوجد اختلاف في قطاع الدراسة -اختلاف في المتغير التابع (الإيرادات العامة)
-دراسة آية جار الله نعمان الخزندار.	-يوجد تشابه في المتغير المستقل(الرقابة الجبائية)	-اختلاف في المتغير التابع(المراجع الخارجي) -يوجد اختلاف في قطاع الدراسة (مكاتب وشركات المراجعة ومدراء الشركات المساهمة العامة
-دراسة الطالبة قحموش سمية	-يوجد تشابه في المتغير المستقل والمتغير التابع	-يوجد اختلاف في قطاع الدراسة (مديرية الضرائب لولاية أدرار
-دراسة محمد هشام ملوكة	-يوجد تشابه في المتغير المستقل والمتغير التابع	-يوجد اختلاف في قطاع الدراسة
-دراسة سوداني فاطمة، بايدي	- يوجد تشابه في المتغير المستقل والمتغير التابع	- يوجد اختلاف في ميدان الدراسة (مديرية الضرائب لولاية أدرار

		عائشة ورحموني عبد الرحمن
-يوجد اختلاف في قطاع الدراسة(إدارة مدينة أديس بابا) -اختلاف في المتغير التابع(زيادة الإيرادات)	-يوجد تشابه في المتغير المستقل(الرقابة الجبائية)	-دراسة Mesfin Gebeyehu
-عدم إجراء دراسة ميدانية أو تطبيقية	-يوجد تشابه في المتغير المستقل(جمعيات حماية البيئة)	-دراسة

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على أدبيات الدراسة

ثانيا: القيمة المضافة للبحث

ركزت جل الدراسات على التهرب الضريبي من حيث أشكاله وأسبابه لمعالجة هذه الظاهرة، كما كان في بعض جوانبها تحديد وتحليل المراجعة الجبائية وكيفية تفعيلها وتحسينها لتخفيض ظاهرة التهرب الضريبي، وجاءت الدراسة الحالية مختلفة عن الدراسات السابقة حيث نتناول جزءا مفصلا للرقابة ودوره في تحسين جودة التصريحات الجبائية الذي ألزم المشرع الجبائي الجزائري كل مكلف بتعبئتها وتقديمها في المواعيد المحددة وتحليلها من منظور الجودة، كذلك تحديد وعرض الرقابة الجبائية وكيفية مساهمتها في تحقيق الالتزام الضريبي الطوعي مما ينعكس على جودة التصريح الجبائي، ونهدف للعمل على وضع اقتراحات وتوصيات للجهات المعنية لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة للمحافظة على أحد مصادر تمويل خزينة الدولة.

خلاصة

تعد الرقابة الجبائية أحد أهم الإجراءات التي تسعى من ورائها الإدارة الجبائية إلى المحافظة على حقوق الخزينة، فالرقابة تعتبر وسيلة للإدارة الجبائية للتأكد من صحة وسلامة المعلومات المدلى بها في تصريحات المكلفين وتسمح أيضا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات، والمتمثل في وقوف جميع الممولين على قدم المساواة أمام الضريبة.

سعيًا من طرف القانون لتنظيم عملية الرقابة الجبائية، رسم المشرع الجزائري إطار تنظيمي يسمح لها بتنظيم عملية الرقابة على العناصر الخاضعة للضريبة، وإطارًا قانونيًا لا يمكن من خلاله للمحققين أو أعوان الجبائية الحياد عنه لممارسة أي شكل من أشكال التعسف بحجة تطبيق القانون، فأوجب عليهم بذلك إتباع إجراءات معينة لإتمام أو تنفيذ أي عملية رقابية، وفي نفس الإطار فقد حدد القانون أشكالًا وصورًا متتابعةً ومنكاملةً، ومنح حقوقًا وصلاحياتًا ألزم المحقق إتباعها أثناء عمله لكن في إطار من الضمانات لحماية المكلف، باستبعاد الممارسات التعسفية تجاهه بحجة أداء مهمة الرقابة.

باعتبار النظام الضريبي الجزائري ذو طبيعة تصريحية فقد ألزمت عملية الرقابة الجبائية على مختلف التصريحات لتحسين جودة مختلف المعلومات المحاسبية والجبائية المصرح بها.

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد التطرق الى الجانب النظري للموضوع، ارتأينا معرفة واقع الرقابة الجبائية من خلال دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى، وهذا ما جسدهنا في الجانب الميداني من خلال عرض ما تناولناه في التريص الذي أجريناه حيث قمنا بمقابلة مع المدير الفرعي للعمليات الجبائية و طرح مجموعة من الاسئلة بغية الحصول على أجوبة وتحليلها للخروج بجملة من النتائج.

المبحث الاول: بطاقة تعريفية لمديرية الضرائب بولاية عين الدفلى؛

المبحث الثاني: دراسة حالة بالمديرية الولائية للضرائب عين الدفلى؛

المبحث الاول: تقديم مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى .

تعتبر المديرية الولائية للضرائب سلطة تنفيذية للدولة الممارسة سيادتها الجبائية، و تقوم بمختلف السياسات الجبائية للدولة من خلال تحصيل الضرائب، وإحصاء المكلفين بالضريبة وإجراء عمليات الرقابة الجبائية المكلفين مشكوك فيهم.

المطلب الأول تقديم مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى

أولاً: النشأة

تتواجد المديريات العامة للضرائب في عشرة مناطق وتعرف بالمديريات الجهوية، وهي الجزائر، وهران، قسنطينة، البليدة، سطيف، عنابة، الشلف، ورقلة و بشار.

كما توجد أربعة وخمسون مديرية ولائية باستثناء الجزائر العاصمة التي توجد بها ست مديريات ولائية وكذا وهران بها مديريتان وهذا راجع إلى حجم نشاط الولايتين.

كل مديرية ولائية تنبثق منها خمس مديريات فرعية و يوجد هناك من الولايات التي تتكون من ثلاث فرعية وهذا حسب حجم نشاطها.

أما بالنسبة لمديرية ولاية عين الدفلى قبل سنة 1991، كانت هناك مديرية التنسيق المالي تتدرج تحتها ثلاث مديريات فرعية هي:

– المديرية الفرعية الاملاك الدولة؛

– المديرية الفرعية للخزينة؛

– المديرية الفرعية للضرائب.

تنقسم هذه الأخيرة بدورها إلى فرعين هما: التحصيل والوعاء.

صدر المرسوم التنفيذي 60-91 بتاريخ 27 فيفري 1991، حيث نص على تنظيم مهام المصالح الخارجية لإدارة الضرائب، وبذلك أصبحت من مديرية فرعية للضرائب الى مديرية ولائية علما أنها تابعة لمديرية الجهوية لشلف كما أنها تتكون من مديريات فرعية.

ثانيا: مهام مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى

يمكن تلخيص مهام المديرية الولائية للضرائب لعين الدفلى في النقاط الاساسية التالية⁴³

– ضمان بممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب؛

– السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة مراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها؛

– تنظيم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية؛

– إصدار الجداول والقوائم وشهادات الإلغاء أو التخفيض و معاينتها و المصادقة عليها وتقويم النتائج إعداد

الحصيلة الدورية؛

⁴³ مصلحة الأرشيف بمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى.

- تحليل وتقويم دوريا عمل المصالح الخاضعة لإختصاصها، إعداد تلخيص عن ذلك واقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها؛
- الجداول والسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوي؛
- مراقبة التكفل و التصفية اللتين يقوم بهما كل مكتب القباضة ومتابعة تسوية ذلك؛
- متابعه تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال النزعات الخاصة بالتحصيل؛
- ضمان الرقابة القبلية وتصفية حسابات تسيير القابضين؛
- تنظيم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها؛
- اعداد البرامج الخاصة بالمكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها؛
- وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك؛
- دراسة العرائض و تنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات ومسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة؛
- متابعة تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال الوعاء الضريبي؛
- تقدير احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية واعداد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك؛
- ضمان تسيير المستخدمين و الإعتمادات المخصصة لهذه المصالح؛
- توظيف وتعيين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم؛
- تنظيم وتطبيق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب؛
- تكوين رصيذا وثائقيا للمديرية الولائية وتسييره وضمان توزيعه وتعميمه؛
- السهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما تسهر على صيانة هذه الأملاك والمحافظة عليها؛
- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
- نشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة؛

المطلب الثاني: تقسيمات مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى

تم انشاء المديرية العامة للضرائب في جانفي 1995 بعد التقسيم الاداري، ثم انقسمت بدورها الى تسعة مديريات جهوية موزعة عبر التراب الوطني كما يلي: بشار، البليدة، الجزائر، الشلف، سطيف، عنابة، قسنطينة، ورقلة، وهران، لكن هذا التقسيم لم يظهر إلا في سنة 1991، وذلك في المرسوم الوزاري رقم 60-91 المؤرخ في 21/02/1991، المتضمن تنظيم اختصاصات المصالح الخارجية للإدارة المالية، وهذه المديريات الجهوية تضم تحت نطاقها عدة مديريات وطنية⁴⁴، أما المديرية الولائية للضرائب بعين الدفلى فهي تدخل ضمن المديرية الجهوية بشلف، تتكون مديرية الضرائب بعين الدفلى من خمس مديريات فرعية وكل مديرية تضم مكاتب ولكل مكتب مهام يقوم بها ويظهر ذلك فيما يلي:

⁴⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 20، بتاريخ 29 مارس، ص 20

أولاً: المديرية الفرعية العمليات الجبائية: تضم أربع مكاتب:

- 1- مكتب الجداول: يقوم بالمصادقة على الجداول التي تم تصفيتها من الضرائب و الرسوم عن طريق مركز الاعلام الألي، إعداد نسخ ثانية من الانذارات وتسليمها، تحضير العناصر الضرورية لإعداد الميزانيات الأولية للجماعات المحلية وبلاتها
- 2- مكتب الاحصائيات: من مهامه، جمع الحالات الاحصائيات الدورية وإرسالها إلى المديرية الجهوية للضرائب المختصة بنتيبتها.
- 3- مكتب التنظيم وتشطيب والعلاقات العامة: يقوم بتوزيع العمليات والمناشير و المنكرات الواردة للإدارة المركزية والمديرية الجهوية المتعلقة بتطبيق التشريع والتنظيم الجبائين، متابعة ومراقبة تنفيذ برامج المفتشيات والوعاء فيما يخص الرقابة المعمقة للملفات الجبائية والإحصاء الدوري المكلفين بالضريبة وعمليات الرقابة الدورية، إستقبال الجمهور واعلام وتوجيهه، وإعطاء المكلفين بالضريبة المعلومات الخاصة بالتشريع وتنظيم الجبائين.
- 4- مكتب التسجيل و الطابع: يقوم بتقييم مفتشية تسجيل والطابع، وتقديم الاقتراحات التي من شأنها تحسين مهام هذه مفتشيات، الإشراف على عمليات المراقبة المتعلقة بالضريبة، طابع على العموم وبكل الإعلانات وإقتراح كل التدابير التي من شأنها أن تساهم في الاجراءات خاصة بالتسجيل والطابع.

ثانياً: المديرية الفرعية للمنازعات

- تتكفل هذه المديرية بالمنازعات بين إدارة الضرائب والمكلفين بالضريبة، لأن القوانين الجبائية كلها تنص على أنه من بين الحقوق المكلفين حق الطعن في الضرائب المفروضة، وهذه الطعون لا تقبل إلا بعد تقديم شكاية في إطار التظلم أمام المدير الولائي للفصل فيها، وهذا ما يسمى بالطعن الإداري والمكلف ليس له الحق لتقديم الطعن أمام العدالة إذا لم يتم أمام المدير الولائي، و تتكون المديرية من ثلاثة مكاتب هي:
- 1- مكتب منازعات القضائية ولجان الطعن: تقوم بتلقي ودراسة الطعون المشكلة ضد قرارات المدير الولائي في مجال منازعات، وعرضها على لجنة المنازعات المختصة، الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن الاحتجاجات الخاصة بالضرائب أو الاجراءات التي تلزم الادارة الجبائية.
 - 2- مكتب الشكايات: يقوم بتلقى الطلبات الرامية إلى إعفاء أو تخفيض الضرائب التي أسست وعائها المفتشية، في الطلبات الرامية إلى الإعفاء من الزيادات او تخفيضات أو العقوبات وتعويضات التأخر تطبيقها قباضات الضرائب.
 - 3- مكتب تبليغات والامر بالصرف: يقوم بتبليغ المكلفين بالضريبة و المصالح المعنية بقرارات بعد استشارة لجان الطعن، تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات الصادرة عن المدير الولائي في مجال المنازعات وكذا قرارات الصادرة في مجال طعون الولائية، والأمر بالتخفيض والتصحيح بعد القابلية المقررة في مجال الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
 - 4- مكتب لجان الطعن: يقوم بدراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفين بالضريبة للجان المصلح أو النزاعي أو الإعفائي المختصة، تلقي الطلبات التي تقدم بها قابض ضريبة الرامية على التصريح بعدم إمكانية

التحصيل لو اخلاء المسؤولية أو إرجاع دفع أقساط الضريبة أول رسم أو حقوق غير قابلة للتحميل أو عرضها على لجنة الطعن المختصة.

ثالثا: المديرية الفرعية للتحصيل

تضم ثلاثة مكاتب هي:

1- مكتب المراقبة التحصيل: يقوم بمتابعة الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة، وفحص وضعية الآخرين المتأخرين في دفع مستحقاتهم الجبائية إتخاذ الإجراءات اللازمة ضدّهم والتدابير الإلزامية لتنمية سرعة الاقساط الضريبية غير المحصلة، مراقبة حالة تصفية المحاصيل للخزينة للسجل الخاص بترحيل المبالغ.

2- مكتب المراقبة التسيير المالي للبلديات و المؤسسات العمومية والمحلية: يقوم بمراقبة الميزانيات الأولية والإضافية والتراخيص المتضمنة فتح الأغنية المخصصة للبلديات والمؤسسات العمومية المحلية التي تتكفل بتسييرها ماليا قباضات الضرائب الموجودة في الولاية، مراقبة تنفيذ العمليات المقررة في ميزانيات تلك البلديات والمؤسسات العمومية.

3- مكتب التصفية: يقوم بمراقبة عمليات التكفل بمستخلصات الأحكام القضائية والقرارات فيما يتعلق بالغرامات العقوبات المالية، تلقي النتائج متعلقة بالإحصائيات التي تعدها قباضات الضرائب، وتقوم بتجميعها ماديا وتضمن إرسالها إلى الإدارة المركزية.

رابعا: المديرية الفرعية للوسائل

تضم أربع مكاتب وهي:

1- مكتب الموظفين والتكوين: يقوم بتنظيم لجان المستخدمين واستدعائها للإجتماع وتولي أمانتها، تسيير المستخدمين ومتابعة مساهم المهني، والمساهمة في اعداد برامج تحسين المستوى وتحديد المعارف للأعوان الذين يزاولون نشاطاتهم.

2- مكتب عمليات الميزانية: يتكفل هذا المكتب بدفع رواتب وأجور المستخدمين وكذلك تسديد نفقات الادارة (الكهرباء، الهاتف...الخ).

3- مكتب الوسائل: يتكفل بجرد العتاد والوسائل من شراء كل الوسائل التي تحتاجها ادارة الضرائب الولائية.

4- مكتب متابعة المطبوعات: يضمن توزيع وتحويل المطبوعات الى غاية التكفل بها من طرف مقتنيات والقباضات المعنية، تقديم الاقتراحات الخاصة بإلغاء أو تعديل محتوى المطبوعات الجبائية إلى المديرية الجهوية للضرائب.

خامسا: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

بحكم أن الأهداف الأساسية المتوخات من الإصلاح الجبائي هي محاربة الغش الضريبي، في هذا الصدد تم إنشاء المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، و تتلخص مهامها الأساسية في تحقيق المحاسبة الجبائية وضمان حسن تبادل المعلومات ذات طابع جبائي والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة، وهي تتكون من أربعة مكاتب كالآتي:

- 1- مكتب البحث عن المعلومات الجبائية: يقوم بتشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني الوعاء الضريبي ومراقبته وكذا تحصيل الضريبة، و تنفيذ برنامج التدخلات والبحث والتحري وكذلك حق المعاينة الميدانية.
- 2- مكتب البطاقات و المقارنات: يقوم بتكوين وتسيير مختلف البطاقات، التكفل بطلبات التعريف الجبائي للمكلفين بالضريبة، و مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحوصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.
- 3- مكتب المراجعات الجبائية ويسمى أيضا بمكتب التحقيقات الجبائية ومن مهامه: يقوم بمتابعة وتنفيذ برنامج المراقبة والمراجعة، تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة، و إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.
- 4- مكتب مراقبة التقييمات: يقوم بإستلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا، المشاركة في الأشغال تحيين وتقييم الضرائب المستحقة في عمليات بيع وشراء العقارات، متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

المبحث الثالث: دراسته حالة مديرية الضرائب عين الدفلى

لدراسة مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين وجودة التصريحات الجبائية، استعملنا أسلوب المقابلة مع المدير الفرعي للعمليات الجبائية رأيناه هو الأنسب.

المطلب الاول: منهجية الدراسة

حتى يتم اعطاء الدراسة النظرية بعدا ميدانيا ينسجم مع إشكالية الدراسة وفرضياتها، درسنا عدة طرق للبحث العلمي و قمنا بتحديد سلبياتهم وايجابياتهم وجدنا أن المقابلة هي الأنسب و الأكثر ملائمة لهذه الدراسة، لما توفره من معطيات ومعلومات تخدم الدراسة كما اعتمدنا أيضا الملاحظة كأداة مساعدة.

تكمن أهمية المقابلة على أنها لقاء مباشر يجري بين الباحث والمبحوث في شكل مناقشة حول موضوع معين قصد الحصول على حقائق معينة، حيث أنها تتميز بالتخطيط الدقيق والعناية في اختيار الأفراد ويحدد مسبقا الهدف المطلوب من المقابلة ونوع المعلومات المطلوبة، تم التطرق في هذا النوع من المقابلة للمحاور الرئيسية والى ما جاء في هذا الجانب النظري من أجل إسقاطه على الواقع حيث تم باستخدام المقابلة مع المدير الفرعي في العمليات الجبائية.

المطلب الثاني: أداة الدراسة: " المقابلة "

يتم في هذا المطلب عرض سير المقابلة مع الأسئلة المطروحة على المدير الفرعي للعمليات الجبائية، للوصول الى الأهداف المرجوة تم تصميم أسئلة تتلائم مع فرضيات الدراسة، حيث راعت الأسئلة عدة جوانب تخدم موضوع الدراسة بالاعتماد على الدراسة النظرية، تكونت الاسئلة من عبارات تبحث عن العلاقة بين الرقابة الجبائية ومدى اثارها ومساهمتها في تحسين جودة التصريحات الجبائية.

1- فيما تتمثل الرقابة الجبائية ؟

- 2- من يقوم بملء التصريحات الجبائية ؟
 - 3- هل الإخلال بالالتزامات التصريحية للمؤسسة يعرضها إلى عقوبات غرامات جبائية؟
 - 4- فيما تتمثل هذه العقوبات والغرامات الجبائية ؟
 - 5- هل يعتبر التصريح الجبائي مقياس يعبر عن الوضع المالي ؟
 - 6- هل تلجا المؤسسة للمراجع الجبائية لتفادي مخاطر الرقابة الجبائية ؟
 - 7- هل تلجا المؤسسة للمراجع الجبائية من أجل تخفيض أعبائها الضريبية ؟
 - 8- هل خوف المؤسسة لتعرضها للرقابة الجبائية من طرف الادارة الضريبية يؤدي إلى زيادة التزامها الضريبي؟
 - 9- عدم تصريح المؤسسة بالتزاماتها التصريحية في الوقت المحدد، هل يؤدي الى فقدانها الامتيازات الجبائية الممنوحة لها؟
 - 10- هل تساهم الكفاءة والمهارة المهنية في تنفيذ العمليات الجبائية والالمام بنصوص التشريعات الجبائية في تحسين جودة التصريح الجبائي؟
 - 11- ما هي طرق الرقابة الجبائية المطبقة في المديرية؟
 - 12- ما هي الهيئات المختصة في الرقابة الجبائية؟
 - 13- ما هي المعايير التي تقاس عليها جودة المعلومة المحاسبية؟
 - 14- ما هي الواجبات والضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة؟
 - 15- كيف يمكن أن تساهم طرق رقابة الجبائية المطبقة على مستوى مديرية الضرائب في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟
 - 16- هل تعتبر التصريحات الجبائية وسيلة فعالة تمكن الادارة الضريبية من تتبع كل عمليات المكلفين؟
 - 17- ما مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟
 - 18- ما هي شروط إعداد التصريح الجبائي؟
 - 19- هل يوجد علاقة بين جودة التصريحات الجبائية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية؟
 - 20- في حالة غياب المكلف في الوقت المحدد أو وفاته ما هي الاجراءات المستعملة؟
- المطلب الثالث: تحليل الدراسة (إجابات المقابلة)**

يتم في هذا المطلب عرض الإجابات ونتائج المقابلة مع المدير الفرعي للعمليات الجبائية والقيام بتحليلها.

أولاً: عرض إجابات المدير الفرعي للعمليات الجبائية

يتم عرض اجابات المدير على الاسئلة المطروحة سابقا وتحليلها كالاتي:

- 1- تعتبر الرقابة الجبائية إحدى الأدوات الفعالة والضرورية التي تمارسها الإدارة الجبائية قصد مراقبة التصريحات الموضوعة من طرف المكلفين بالضريبة ومعاينة الغافلات والنقائص و الاخطاء والإعفاءات ومدى إحترام الإجراءات و القواعد القانونية المفروضة الاكنتاب التصريحات والاستفادة من المزايا الجبائية.

- 2- لا يمكن باي حال من الاحوال لاعوان الادارة الضريبية في إكتتاب التصريحات، فاكتتاب التصريحات الجبائية تتم من طرف المكلفين بالضريبة وفقا للقانون ضمن الموقع الرسمي لإدارة الضرائب، فالتصريحات الجبائية تتنوع، وتتقدم وتنقسم حسب النظام الجبائي المتبع بالنسبة للأشخاص وفق رزنامة معدة قانونيا.
- 3- وضع المشرع الجبائي فيما يخص الإخلال بالنصوص التشريعية والأنظمة عقوبات وغرامات جبائية تختلف حسب النوع، فالإخلال المرتكب يصنف غرامات تتسلط على المتأخرين في إيداع التصريحات الجبائية اللازمة كل حسب النشاط أو نظام الإخضاع الضريبي بالإضافة إلى عقوبات جبائية فيما يتعلق بالإخلال بعدم إيداع التصريح أو نقص في التصريحات المودعة.
- 4- فصل المشرع الجبائي في مختلف المواد القانونية على إخضاع وتطبيق زيادات وعقوبات جبائية، تتعلق بالتأخر في إيداع واكتتاب التصريحات الجبائية المختلفة، وبالتفصيل حسب نوعها ومبلغ الحقوق المراد تسديدها، بالإضافة إلى غرامات عدم الإلتزام بالاكتتاب وغياب التصريح الجبائي المحدد بنص قانوني.
- 5- يعتبر التصريح الجبائي المقياس الحقيقي للوضعية المالية للمؤسسة بحيث نجد أن كل التنفيذات المحاسبية، فمضمون التصريح الجبائي يعبر عن الوضعية الجبائية والمالية للمؤسسة التي تقيد فيها جميع الخصوم والأصول والتكاليف المدرجة والحسابات المرصدة في الصندوق أول الحسابات البنكية، ويعبر كذا التصريح الجبائي النشاط الحقيقي للمؤسسة من خلال الجباية المحققة والمصرح بها في الميزانية الجبائية المودوعة لدى مصالح الضرائب، وأن أي اغفال سواء مستندات ناقصة أو غير حقيقية يجعل من المؤسسة عرضة لإعادة تنظيم ضمن مختلف أدوات التصنيف والتحقيق للرقابة الجبائية.
- 6- من التدابير الضرورية التي تتخذها أي مؤسسة تسعى إلى تقديم تصريحات صحيحة وحقيقية لتفادي الوقوع في أخطاء واغفالات، فيما يتعلق بالجانب المحاسبي والجبائي باتخاذ تدابير بالاستشارات الجبائية والمحاسبية المفروضة قانونا، والتي تلزم المؤسسة عند اكتسابها بتعيين محافظ حسابات يشرف على كل التنفيذات المحاسبية، وتكون ضمن التصريح المقدم لدى إدارة الضرائب.
- 7- تلجأ المؤسسة إلى استغلال الامتيازات والتحفيزات القانونية والمثبتة والاستفادة منها سواء في مراحل الإنشاء أو اختبار النشاط الذي يتضمن امتيازات واعفاءات ضريبية للتجنب الضريبي، هو نوع من أنواع التهرب الضريبي المشروع القائم على استغلال ثغرات جبائية ضمن التشريع الجبائي المفعول لاستغلالها، أما في ما يخص اللجوء إلى التشريعات الجبائية من أجل تخفيض العبء ضريبي فهذا غير وارد تماما، باعتبار أن التشريعات الجبائية تتضمن قواعد لا يمكن تجوزها من قبل المؤسسة.
- 8- للإجابة على السؤال يجب الرجوع إلى التشريعات الخاصة برقابة الجبائية، فالرقابة الجبائية جاءت لغرض التثبيت وتصحيح التصريحات المكتتبه من طرف الشركة بحيث تقوم في اطارها القانوني و ضمن النصوص التنظيمية وتوجيه ومطابقة التصريحات المودوعة من حيث أنها حقيقية وتعكس الوضعية الجبائية للمؤسسة، إعادة النظر في الإغفالات وتصحيحها لتفادي العقوبات، تصويب المؤسسة فيما يتعلق بالالتزامات الجبائية.

- 9- إن كل الاغفالات أو عدم الإلتزام بإيداع واكتتاب التصريحات الجبائية يفقد المؤسسة الاستفادة من مزايا الجبائية الممنوحة وهذا منصوص عليه ضمن التشريعات الجبائية سارية المفعول.
- 10- الكفاء المهنية والمهارة المطلوبة بشكل ضروري لأعوان الادارة الجبائية وهذا ضمن السياسة المنتهجة لإدارة الضرائب لتحسين جودة التصريحات الجبائية، وكذلك لتحسين ودقة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المؤسسة.
- بحيث تسعى الإدارة من خلال النظرة الاستشرافية بالهياكل الجديدة للإدارة الضريبية وكذا إعادة تكوين أعوان الإدارة ومهامهم بكل التشريعات لحسن الاداء.
- 11- تحقيق في المستندات، تحقيق المصوب والتحقق المحاسبي
- 12- مديرية الأبحاث والمراجعات والمديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية.
- 13- توجد عدة معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية كالدقة والمنفعة، التنبؤ وكفاءة.
- 14- يخضع المكلفين بالضريبة إلى نوعين من الواجبات، واجبات محاسبية وأخرى جبائية، يحوز المكلف على ضمانات عديدة تحمي حقوقه خلال إجراءات المراقبة كالضمانات المتعلقة بالتحقيق والضمانات المتعلقة بإعادة التقويم.
- 15- الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مديرية الضرائب لها أدوات وطرق كفيلة لمراقبة وفحص ومقارنة الدفاتر، الوثائق التجارية المحاسبية للتأكد من مدى صحتها.
- 16- نعم
- 17- تساهم من خلال الكشف عن المعلومات المغفول عنها والأخطاء المرتكبة في التصريحات الجبائية المقدمة لإدارة الضرائب والإزام مكلف بتصحيحها، كما تتبع المصالح الجبائية طرق واجراءات أهمها الرقابة العامة والرقابة المعمقة المتمثلة في التحقيق المحاسبي والتحقق المصوب في المحاسبة والتحقق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة.
- 18- كل نظام إخضاع ضريبي يحدد طبيعة وشروط نموذج تصريح جبائي، حيث يوجد نظام جزافي وآخر حقيقي.
- 19- نعم
- 20- في حاله غياب المكلف يكلف شخص ما ويكون التوكيل من عند الموثق، أما في حالة الوفاة تعطي الادارة الضريبية مدة ستة اشهر لتسوية وضعية المكلف.

خلاصة

- من خلال دراستنا لدور الرقابة الجبائية على جودة التصريحات الجبائية بشقيها النظري والميداني تمكنا من معرفة مختلف الجوانب الجوهرية للموضوع وفهمها، إذ تمكنا من استنتاج ما يلي:
- تعد الرقابة الجبائية من جانب الإدارة الضريبية من أهم الوسائل المعتمدة لمكافحة التصرفات السلبية الصادرة عن المكلفين،
 - محاربة التصرفات السلبية للمكلفين بالضريبة يجب التحقق من مدى صحة المعلومات المحاسبية المقدمة من طرفهم؛
 - يساهم إمام المراجع بالنصوص والتشريعات الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛
 - اكتشاف الأخطاء والإغفالات وتقويمها ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية،
 - إن غياب الكفاءات المتخصصة في نظام المراجعة الجبائية سوف يضعف من كفاءته بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية والمعلوماتية التي تستدعي توفر كفاءات جد متخصصة.

الذاتمة

انطلاقاً من دراستنا لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية مع دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى، إذ تعد الرقابة الجبائية التي تمارسها الإدارة الضريبية من أهم الوسائل المكافحة لتصرفات السلبية الصادرة عن المكلفين، ويتوقف نجاح هذه العملية عموماً على الوسائل الهيكلية والكفاءات البشرية للرقابة الجبائية، والتي تملك مهارات عالية تمكنها من اكتشاف الأخطاء والتلاعبات من جانب المكلفين بالضريبة في الوقت المناسب وبالسرعة المطلوبة، مع تطبيق الإجراءات اللازمة والعقوبات الردعية التي تجعل المخالفة من قبل المكلف مكلفة له ما يدفعه للإلتزام الضريبي وتحري الدقة عند الإدلاء بأي تصريحات جبائية قادمة، كل هذا دفعنا للبحث في مجال الرقابة الجبائية، بما تشمله من أنشطة ومراحل تساهم في تحسين الإلتزام الضريبي، وذلك ما ينعكس على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك أهدافها وأهميتها وأهم العوامل التي تجعل منها أداة فعالة خاصة في مواجهة الغش والتهرب الضريبي، كذلك بينا في دراستنا مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، وكانت الدراسة الميدانية كجزء مكمل للدراسة النظرية والتي كانت في مركز الضرائب لولاية عين الدفلى التي هي متمثلة في شقين، حيث جاء الشق الأول كتعريف مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى وهيكلها التنظيمي، أما الشق الثاني فكان دراسة حالة في الرقابة الجبائية من خلال المقابلة مع المدير الفرعي للعمليات الجبائية.

أولاً: اختبار الفرضيات

توصلنا إلى مجموعة من النتائج في ما يخص فرضيات الدراسة :

1- الفرضية الأولى: يتضمن مفهوم الرقابة الجبائية مختلف العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية للتحقق من صحة ومصداقية التصريحات المكتوبة من طرف المكلفين ومسايرة تصرفاتهم المالية للقوانين والأنظمة، فهي فرضية صحيحة، حيث يتضمن مفهوم الرقابة الجبائية مجموع الأنشطة التي تقوم بها الإدارة الجبائية لغرض التأكد من السلامة القانونية والموضوعية للتصريحات المقدمة من طرف المكلفين وتقليل الأعمال التدليسية باستعمال الامكانيات المادية والقانونية المتاحة؛

2- الفرضية الثانية: الرقابة الجبائية هي وسيلة قانونية تطبقها الإدارة الضريبية على المكلفين بالضريبة وذلك استناداً إلى الوسائل التي منحتها لها ولمرجعيتها القانونية، حيث حرص المشرع الجزائري على تبيان جميع خطوات الرقابة الجبائية وأدواتها ومن هم المخولون ممارستها وذلك تجنباً لفتح أي باب للتهرب الضريبي الذي يفقد خزينة الدولة مداخيل مهمة؛

3- للفرضية الثالثة: تساهم الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، من خلال الكشف عن المعلومات المغفول عنها والأخطاء المرتكبة في التصريحات الجبائية المقدمة لإدارة الضرائب والزام المكلف بتصحيحها، فهي فرضية صحيحة، إذ تعتبر الرقابة الجبائية أداة قانونية في يد الإدارة تسعى من خلالها إلى مراقبة لمكلفين في تأدية واجباتهم، والعمل على اكتشاف كل الأخطاء والمخالفات بهدف تحسين نوعية المعلومات المحاسبية التي تتوقف عليها العديد من القرارات المهمة.

ثانيا : نتائج الدراسة

- انطلاقا من الفرضيات الأساسية، وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليهم في المقدمة وعلى أساس هذه الاعتبارات يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة في النقاط التالية:
- 1- للرقابة الجبائية مجموعة من الإجراءات تضبط تدخل الإدارة، وتحمي المكلفين بالضريبة، ويؤدي عدم الالتزام بها إلى بطلان هذه العملية؛
 - 2- تتبع المصالح الجبائية طرق وإجراءات أهمها الرقابة العامة التي تتم على مستوى مفتشيات الضرائب، كما تتعداها إلى الرقابة المعمقة المتمثلة في التحقيق المحاسبي والتحقق المصوب في المحاسبة والتحقق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة التي تتم على مستوى مديريات الضرائب؛
 - 3- تتم عملية الرقابة الجبائية من طرف مصالح جبائية مخولة قانونا بذلك؛
 - 4- إن الكثير من المكلفين بالضريبة يحاولون قدر المستطاع التملص من دفع مستحقاتهم الضريبية، وذلك بواسطة عدة أساليب وطرق أهمها التلاعب في إعداد وتقديم المعلومات المحاسبية التي تعبر عن وضعية المؤسسة، وذلك عن طريق محاولة تضخيم الأعباء والتكاليف وتقليل النتائج، وهذا من أجل التقليل من مبالغ الضرائب والرسوم الواجب عليهم تسديدها؛
 - 5- تعتمد المصالح الجبائية في تحديد وحساب مختلف الضرائب والرسوم الواجب تسديدها من طرف المكلفين، على عناصر ومعطيات يتم استخراجها من المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تصريحاتهم؛
 - 6- يتم التحقيق و التأكد في مدى صحة المعلومات المحاسبية لمعرفة مدى جودتها عن طريق الرقابة الجبائية.

ثالثا : توصيات الدراسة

- من خلال التطرق للدراسة في الفصلين السابقين، وسعيا لإعطاء فائدة لهذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات التي تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية على مستوى مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى كالاتي:
- 1- محاولة تقرب المكلفين بالضريبة مع مصالح الرقابة الجبائية لكسر جدار التشاؤم من الضريبة من طرف المكلفين ونزع الفكرة السلبية عنها؛
 - 2- إعادة النظر في النظام الضريبي وذلك بجعله أكثر ليونة حتى يتسنى للمكلف بالضريبة دفع مستحقاته دون غش؛
 - 3- نشر ثقافة ضريبية في التعليم منذ الطور الابتدائي؛
 - 4- الاهتمام بالجانب الاجتماعي للموظفين من أجل تجنبهم من الانحرافات الخارجية؛
 - 5- تبيان ووضوح المعايير التي على أساسها يتم اختيار المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية؛
 - 6- العمل على زيادة مستوى الثقافة الجبائية للمسريين من خلال تأهيلهم وتدريبهم والارتقاء بمستواهم العلمي والعملية، وبالتالي تمكينهم من استغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة؛
 - 7- ضرورة إرساء أحد أهم مبادئ الضريبة ألا وهو العدالة في توزيع العبء الضريبي على المكلفين؛
 - 8- نشر الثقافة الضريبية الصحيحة في المجتمع الجزائري وتحسيسه بأهمية المورد الجبائي في تمويل خزينة الدولة.

رابعاً : آفاق الدراسة

يهدف التوسع أكثر في موضوع دراستنا، ارتأينا اقتراح بعض المواضيع التي يمكن لها إثراء هذا الموضوع، ونذكر منها:

- دور الرقابة الجبائية في الحد من المنزاعات الضريبية؛
- أثر تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات على تفعيل دور الرقابة الجبائية؛
- الثقافة الضريبية و دورها في زيادة الحصيلة الجبائية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- 1- العيد صالح، الوجيز في شرح قانون الاجراءات الجبائية، دار هومة، الجزائر، 2006.
 - 2 - طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية ، الدار الجامعية، مصر، ب ط، 1994.
 - 3- عبد الناصر نور، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2003.
 - 4- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، القاهرة، 2002.
 - 5- محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، ط4، 2008.
 - 6- محمد رشيد كشيح، مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية نصوصها التطبيقية ونصوص مختلفة ذات الصلة المختلفة، تونس، الفصل 38.
 - 7- هدي سليمان، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، دار الثقافة: عمان، 1998.
- ثانيا المذكرات و الأطروحات
- 1- العياشي عجلان، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل، 1992-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
 - 2- إيهاب خضر أحمد منصور، العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004.
 - 3- إبراهيم خليل سمور، مشكلات التقدير الذاتي لضريبة الدخل وفقا لأحكام قانون ضريبة الدخل في فلسطين بين الإلزام والالتزام، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
 - 4- طالبي محمد، الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2002.
 - 5- عيسى بولخوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003/2004.
 - 6- سليمان عشير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة بسكرة، 2012.
 - 7- قحوش سمية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2013.
 - 8- لباس فلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011.
 - 9- مغني ناصر، دراسة تقييمية للتهرب الضريبي من خلال مؤشرات الأداء، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2010.
 - 10- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005.

11- نوي نجاة، نوي نجاة، فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

ثالثا: الملتقيات

11- وطي بوعلام، تفعيل اليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة بالتطبيق على حالة الجزائر، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 20-21/09/2009.

رابعا: المجالات

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 06-327، المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلحياتها، المؤرخ في 18/09/2006 الجريدة الرس مية العدد 59، الصادرة بتاريخ 24/06/2009، المادة 10.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 79، الصادرة بتاريخ 25/40/1998، المواد من 52 الى 55 من القرار المتعلق بتحديد الاختصاص الاقليمي للمديريات الجهوية والولائية للضرائب وتنظيمها وصلحياتها لوزارة المالية، المؤرخ في 12/07/1998.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ بتاريخ 23/02/1991، المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية واختصاصها، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 27/02/1991، العدد 09، المادة 12.

4- قاسم محمد عبد الله، المدقق الداخلي الضريبي ومكلف ضريبة الدخل والعلاقة بينهما، مجلة القادسية، 2006، المجلد 8، العدد 104.

5- صابر عباسي ومحمود فوزي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، محلة الباحث، العدد 12، 2013.

6- رشا حمادة، أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 2010.

7- المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، المادة 33 محدثة إلى غاية قانون المالية التكميلي 2007.

8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، 2006.

9- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون المالية لسنة 2007، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 183 معدلة بموجب المادة 14.

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، منشورات الساحل، الجزائر، 2012.

المراجع باللغة الأجنبية :

- 1- Direction Général Des Impots, **Code Des Procédures Fiscaux**, 2013, Article 20.
- 2- République Algérienne Démocratique Et Populaire Ministère Des Finance Direction General Des Impôts. Direction Des Recherches Et Verifications CHARTE DU CONTRIBUABLE VERIFIE: 2008.
- 3- Direction Général Des Impots, **Code Des Procédures Fiscaux**, 2009.